المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هي منظمة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف، وقعتها كافة الدول العربية، ومودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت. وقد باشرت أعمالها في مطلع إبريل عام 1975، وتضم في عضويتها، إلى جانب جميع الأقطار العربية، بعض الهيئات العربية الدولية. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقراً دائماً لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.

ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية قدرات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها، من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصص فيها وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

المركز الرئيسي

المقر الدائم للمنظمات العربية

تقاطع شارعي جمال عبدالناصر والمطار

الشويخ، دولة الكويت

ص.ب 23568 – الصفاة 13096

هاتف: 4959555 (965) – فاكس: 4841240، 4835489، 4815741 (965)

البريد الإلكتروني: info@dhaman.org

الموقع الشبكي: www.dhaman.org

أجهـزة المؤسســة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات من الأجهزة التالية:

1 - مجلس المساهمين (الجمعية العمومية)

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى: وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، وتفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

2 - مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة ضمن الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات ضمن مهام أخرى: إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

سعادة الأستاذ/ **ناصر بن محمد القحطاني**	رئيساً
سعادة الأستاذ/ **عدنان عيسى الخضيـــر**	عضواً
سعادة الأستاذ/ **علي رمضان أشنيبيش**	عضواً
سعادة الأستاذ/ **جاسم راشد الشامسـي**	عضواً
سعادة الأستاذ/ **محمد علي طالـــب**	عضواً
سعادة الأستاذ/ **عبد اللطيف شعبـان**	عضواً
سعادة الأستاذ/ **محمد غسان الحبـش**	عضواً
سعادة الأستاذ/ **يس فضل السيد محمد**	عضواً

3 - المدير العام

المدير العام الحالي للمؤسسة سعادة الأستاذ/ فهد راشد الابراهيم

4 - الموظفون الفنيون والإداريون

سعادة رئيس مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في دور انعقاده الخامس والثلاثون.

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي طبقاً لنص المادة (12) (هـ) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط المؤسسة للعام 2007.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

ناصر بن محمد القحطاني

رئيس مجلس الإدارة

صنعاء، نيسان (أبريل) 2008

المحتويات

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية وملخص عن نشاط المؤسسة خلال فترة التقرير 7

الفصل الثاني: عمليات الضمان 16
1.2 القيمة الإجمالية لعمليات الضمان 16
2.2 تفاصيل عمليات الضمان 18
3.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة 20
4.2 نتائج عمليات الضمان 20
5.2 التعويض والاسترداد 21
6.2 إعادة التأمين 21
7.2 تسويق خدمات الضمان 21
8.2 العلاقة مع هيئات الضمان 22

الجداول
جدول رقم (1): القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال عام 2007 23
جدول رقم (2): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2007 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود 24
جدول رقم (3): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2007 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة وحسب أنواع العقود 25
جدول رقم (4): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2007/12/31 حسب القطر المضيف/ المستورد وحسب نوع العقد 26

الرسومات البيانية
رسم بياني (1): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2007 (حسب جنسية الأطراف المضمونة) 27
رسم بياني (2): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2007 (حسب الأقطار المضيفة/المستوردة) 28
رسم بياني (3): إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة كما في 2007/12/31 29

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة 30
1.3 المطبوعات والدراسات والأوراق التعريفية 30
2.3 ترويج الاستثمار 32
3.3 المؤتمرات والندوات العامة 33
4.3 التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية 33
5.3 تطوير الموارد البشرية 34
6.3 تقنية المعلومات 34
7.3 النشاط الإعلامي 37

الفصل الرابع: التقرير المالي 38
تقرير مراقب الحسابات المستقل 42
الميزانية العمومية في 31 ديسمبر2007 44
بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 45
بيان التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 46
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 47
إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2007 48

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية وملخص عن أنشطة المؤسسة خلال فترة التقرير

1. الاقتصاد العالمي

على **صعيد المؤشرات الاقتصادية**، شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي وفق التقديرات الأولية المتوفرة عن مصادر صندوق النقد الدولي، تراجعا طفيفا مسجلا معدل نمو يقدر بنحو 4.9% عام 2007، مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.0% عام 2006، إلا انه ظل مرتفعا عن المستوى الذي كان عليه خلال عام 2005، والذي بلغ نحو 4.4%، ويعزى هذا التراجع الطفيف إلى تراجع معدل نمو **مجموعة الدول المتقدمة** الذي بلغ 2.6% مقارنة بما نسبته 3.0% عام 2006، بينما شهدت **المجموعة التي تضم بقية الاقتصادات الناهضة والدول النامية** معدل نمو أفضل من المعدل العالمي، بلغ نحو 7.8%، ليؤكد استمراره عند نفس مستواه خلال عام 2006، مدعوما باستمرار ارتفاع معدل النمو في دول مثل الصين 11.4% والهند 8.9%، وروسيا 7.0%. كما شهدت الدول ذات الدخل المنخفض معدلات نمو مرتفعة نسبياً نتيجة لاستمرار موجة ارتفاع أسعار صادراتها من المواد الخام والسلع الأساسية. ويقدر أن يكون حجم الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية عام 2007 قد بلغ نحو 53.4 تريليون دولار أمريكي، مقابل 48.2 تريليون دولار أمريكي. أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار **معبرا عنها بالرقم القياسي** لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد حافظ معدل التضخم على معدلاته المنخفضة في **مجموعة الدول المتقدمة**، ليصل إلى 2.1% عام 2007، متراجعا عن مستواه لعام 2006 والذي بلغ ما نسبته 2.3%، بينما ارتفع ليسجل 5.9% في **المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية**، مقارنة بنحو 5.1% عام 2006.

وفي ضوء تلك المؤشرات الأولية: يلاحظ أن **الاقتصاد العالمي** قد واصل توسعه ونموه القوي خلال عام 2007 مدعوما بالأساسيات الاقتصادية السليمة، بوجه عام، وقوة الأداء الاقتصادي في الدول الناهضة وبعض الدول النامية. وذلك على الرغم من اضطرابات أسواق المال العالمية الناجمة عن تداعيات الضغوط في الأسواق الأمريكية للقروض العقارية الرديئة، والمتمثلة في الارتفاع الحاد في العائد على الأوراق المالية مرتفعة المخاطر وتلك المضمونة بهذه القروض، تقلبات أسواق الأسهم، تراجع العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل مع لجوء المستثمرين إلى بدائل آمنة للاستثمار. إضافة إلى نضوب السيولة في بعض قطاعات الأسواق المالية، مما دعا البنوك المركزية الكبرى إلى التخلي عن سياساتها النقدية الانكماشية وضخ مبالغ ضخمة من السيولة في أسواق المال بهدف تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وفي محاولة لموازنة المخاطر الناشئة عن ذلك، قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض سعر الخصم منذ سبتمبر 2007 ثلاث مرات متتالية بواقع نصف نقطة مئوية في المرة الأولى ثم ربع نقطة مئوية، ليصل إلى 4.25 في ديسمبر 2007، كما لجأت بعض البنوك المركزية في دول الأسواق الناهضة إلى توفير السيولة لتخفيف حدة الضغوط في أسواق النقد المتداول بين المصارف. ولا تزال بعض المخاطر تحيط بأداء الاقتصاد العالمي. فعلى المدى القصير، قد تتواصل اضطرابات الأسواق العالمية بما يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع الضغوط التضخمية، وكذلك تقلب أسعار النفط في ضوء محدودية فائض الطاقة الإنتاجية، وتأثير التدفقات الرأسمالية الواردة إلى دول الأسواق الناهضة، إضافة إلى

المخاطر الناجمة عن القضايا الأطول أجلا المتمثلة في ارتفاع نسبة كبار السن في التركيبة السكانية، وخاصة في الدول المتقدمة، وما يصاحبها من مشكلات مواجهة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية ونظام الضمان الاجتماعي، وتزايد حركات مقاومة العولمة، وظاهرة الاحتباس الحراري وكيفية معالجتها. وعلى صعيد ضبط أوضاع المالية العامة، تحقق تقدم ملموس خلال العام في الدول المتقدمة ودول الأسواق الناهضة، ويرجع هذا التحسن إلى سرعة نمو الإيرادات مدفوعة بزيادة الأرباح في الدول المتقدمة وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الدول الناهضة. كما شهد العام 2007 استمرار تحقق فوائض مرتفعة في الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الصين، وكندا واليابان والدول الصناعية الجديدة والدول المصدرة للنفط على حساب اتساع العجز لدى معظم الدول الأوروبية وخاصة الناهضة منها، إضافة إلى المملكة المتحدة والولايات والمتحدة الأمريكية.

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر: تشير التقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، إلى استمرار **ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** الواردة عالميا للسنة الرابعة على التوالي، حيث بلغت التدفقات خلال عام 2007 ما قيمته 1538 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة بلغ معدلها 18% عن مستواها لعام 2006، الذي بلغ 1306 مليار دولار أمريكي. وترجع هذه الزيادة إلى تواصل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وتنامي صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وخاصة في الصناعات الاستخراجية والخدمات المساندة لها والقطاع المصرفي، وزيادة الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الأرباح الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية، واستمرار الجهود الإصلاحية لتهيئة مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في معظم دول العالم. وقد قدرت التدفقات المتجهة **للدول المتقدمة** بنحو 1002 مليار دولار أمريكي بحصة 65% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة **للدول النامية** بنحو 438 مليار دولار أمريكي بحصة 29%، فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى **دول الاقتصادات المتحولة** (جنوب شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث المستقلة) حوالي 98 مليار دولار أمريكي بحصة 6%. وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للأزمة الائتمانية الأخيرة، احتفظت بالمرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية (193 مليار دولار أمريكي) ساعد على ذلك تراجع قيمة الدولار الأمريكي، تلتها المملكة المتحدة (171 مليار دولار أمريكي)، وفرنسا (123 مليار دولار أمريكي)، ثم هولندا (104 مليار دولار أمريكي)، فالصين (67 مليار دولار أمريكي) ثم روسيا (49 مليار دولار أمريكي). وبينما أثرت الأزمة الائتمانية على قدرة المصارف على الإقراض، عوض ذلك تدفقات رأسمالية واردة من صناديق متنوعة، أهمها، صناديق الثروة السيادية التي ساعدت على التخفيف من حدة أزمة السيولة في الأسواق العالمية.

ومن جهة أخرى، **ووفقا لمصادر معهد التمويل الدولي**، شهدت 30 دولة من دول الاقتصادات الناشئة ارتفاعا في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة، حيث بلغت 620 مليار دولار أمريكي عام 2007، مقارنة بنحو 573 مليار دولار أمريكي عام 2006، وذلك محصلة للارتفاع الطفيف في صافي الاقتراض الخارجي المقدم من المصارف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى (معظمها يمثل اقتراض من سوق السندات) بما قيمته 11 مليار دولار ليصل إلى 355 مليار دولار عام 2007، مقارنة بنحو 344 مليار دولار أمريكي عام 2006، والزيادة الضخمة التي شهدها صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما نسبته 28% لتبلغ نحو 213 مليار دولار أمريكي مقابل 167 مليار دولار أمريكي،

وتحول صافي التدفقات الرسمية من صافي تدفق للخارج بلغ نحو (65) مليار دولار أمريكي عام 2006 إلى صافي تدفق للداخل بلغ 3.3 مليار دولار عام 2007 من جهة، وتراجع صافي تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية من 62 مليار دولار أمريكي إلى نحو 52 مليار دولار أمريكي من جهة أخرى. ووفقا لتقرير المعهد، فإنه سرعان ما استعادت اقتصادات الأسواق الناشئة المستويات المرتفعة من التدفقات الرأسمالية الواردة إليها وتغلبت على الضغوط الناجمة عن الأزمة الائتمانية الأمريكية الأخيرة.

وعلى صعيد حركة التجارة العالمية، فقد ارتفع حجمها من السلع والخدمات ولكن بمعدل نمو ابطأ مقارنة بالأعوام السابقة، إذ بلغ 6.6% عام 2007، مقارنة بما نسبته 9.2% عام 2006، 7.5% عام 2005، وبالمقابل فقد ارتفعت قيمة **صادرات السلع والخدمات عالميا** من 14.7 تريليون دولار أمريكي عام 2006، إلى 16.8 تريليون دولار أمريكي عام 2007.

وعلى صعيد أسعار المواد الأولية، تصاعد الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية (100=1995) بمعدل 15.3% خلال العام 2007. ويعزى هذا التصاعد إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار مدخلات الصناعة بمعدل 14.5%، والطاقة بمعدل 6.3%، والمواد الغذائية بما فيها المشروبات ومدخلات الصناعة بمعدل 12.2%. وقد تركز التصاعد الحاد، في أسعار المعادن، في الارتفاع غير المسبوق لأسعار اليورانيوم بمعدل 116%، والرصاص بمعدل 86.3%، والقصدير بمعدل 54.2%، بينما ارتفعت أسعار باقي المعادن ولكن بمعدلات أقل. ويرجع هذا الارتفاع غير المسبوق في أسعار المعادن إلى الزيادة الملحوظة في الطلب عليها من الدول الآسيوية، خاصة من جانب الصين والهند، حيث شهدتا تزايدا ملحوظا في معدل النمو الصناعي لديهما، وكذلك من دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، نظرا لتوسع نشاطها الاقتصادي.

أما بالنسبة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، فيرجع إلى ارتفاع كل من أسعار القمح بمعدل 14.8%، والذرة بمعدل 28.3% بفعل تزايد الطلب عليها لأغراض إنتاج الطاقة الحيوية، وأسعار اللحوم بمعدل 6.9%، وأسعار زيوت الخضراوات بمعدل 24.1%، بينما تراجعت أسعار السكر بمعدل 23.0%، والمأكولات البحرية بمعدل 6.9%. في حين جاء ارتفاع أسعار المشروبات كمحصلة لارتفاع أسعار كل من البن والكاكاو بمعدل 19.5%، 13.2% على التوالي، بينما تراجعت أسعار الشاي بمعدل 17.3%. ويأتي ارتفاع أسعار الخامات الزراعية كمحصلة لارتفاع أسعار العديد منها، وبدرجة أساسية أسعار الصوف بمعدل 32.7%، وخشب البناء بمعدل 9.6%.

وفيما يتعلق بأسعار النفط الخام (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت ودبي وغرب تكساس) فقد واصلت ارتفاعها للعام الخامس على التوالي ولكن يلاحظ الاتجاه التنازلي في معدلات نمو الأسعار، حيث بلغت 6.6% عام 2007 مقابل 20.5%، 15.8%، 30.7%، 41.3%، للسنوات الأربع السابقة (2003–2006). وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال عام 2007 حوالي 68.5 دولار أمريكي للبرميل، مقارنة مع 64.3، 28.2، 36.0، 53.4 دولار أمريكي للبرميل خلال السنوات الأربع السابقة. ويرجع استمرار الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة الطلب على النفط، ومحدودية طاقات تكريره عالميا، وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في بعض الدول الرئيسة المنتجة له.

وفي أسواق الصرف الأجنبي، تشير تطورات أسعار الصرف خلال العام 2007 إلى استمرار الاتجاه العام الذي كان سائدا خلال العام 2006، حيث واصل سعر صرف الدولار الأمريكي تراجعه، وخاصة أمام اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني الذي عاد إلى الارتفاع بقوة خلال الشهور الأخيرة من العام. ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى اتجاه معظم البنوك المركزية نحو زيادة نسبة مساهمة اليورو في احتياطياتها الدولية.

وعلى صعيد صناعة الضمان، شهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2007 اتجاهات توسعية في حجم العمليات ووكالات الضمان مع استمرار تكوين تحالفات إستراتيجية، وجهود تطوير صناعة الضمان، سواء في مجال ابتكار منتجات أو آليات جديدة. فعلى صعيد المنتجات الجديدة، اتجهت العديد من الهيئات إلى تطوير أدوات جديدة لتقييم الملاءة المالية، وإصدار تصنيف ائتماني للمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في إطار تقديم خدمات الضمان لها، وكذلك تنامي عمليات الضمان المقدمة بالعملة المحلية لمشاريع البنى التحتية التي تحقق إيراداتها بالعملة المحلية، وتنامي الاتجاه نحو الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية ومن ثم تحسين المؤشرات البيئية والاجتماعية للمشاريع المنفذة والمغطاة تأمينيا. أما على صعيد الآليات الجديدة، فقد اهتمت وكالات الضمان بتحقيق التوازن المنشود لمحافظ عملياتها، فيما بين قيم ومخاطر عمليات الضمان قصيرة الأجل من جهة ومتوسطة وطويلة الأجل من جهة أخرى، بغرض الحفاظ على مستوى المخاطر غير المتوقعة ضمن الحدود المقبولة من خلال العديد من أساليب إدارة المخاطر، والتي منها الاحتفاظ بمستوى مرتفع من السيولة، وإشراك العميل في تحمل المخاطر، وتطبيق سياسات اكتتاب مناسبة واللجوء إلى إعادة التأمين لدى هيئات التأمين الأخرى.

وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 51 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطرافا إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2006 حوالي 1224 مليار دولار أمريكي (مقابل 1072 مليار دولار أمريكي عام 2005) أي ما يعادل نحو 10% من إجمالي الصادرات العالمية، توزعت ما بين 1110 مليار دولار أمريكي لائتمان الصادرات (مقابل 1036 مليار دولار أمريكي عام 2005)، منها نحو 67% عمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير، و114 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقابل 36 مليار دولار عام 2005). ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تواصل نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وزيادة المشاريع الاستثمارية في مجال الصناعات الاستخراجية والطاقة والمواد الخام كنتيجة طبيعية لتوافر رؤوس الأموال الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمعادن والسلع الأساسية.

2. الاقتصاد العربي

على صعيد المؤشرات الاقتصادية، عكست التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية، ثبات معدل النمو الاقتصادي للدول العربية للعام 2007 محافظا على نفس مستواه المحقق خلال العام 2006، ومتجاوزا معدل نمو الاقتصاد العالمي، ليبلغ ما نسبته 5.8%، مع ملاحظة أن العديد من الدول العربية سجل معدلات نمو أعلى من ذلك تراوحت ما بين 6%–14%. أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار **معبرا عنها بالرقم القياسي** لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد ارتفع معدل التضخم في الدول العربية

بدرجة ملحوظة ليبلغ 8.6% عام 2007، مقارنة بما نسبته 6.8% عام 2006، ساهم في ذلك ارتفاع الطلب المحلي في ظل محدودية الطاقة الإنتاجية على المدى القصير، في معظم الدول العربية وخاصة الدول المصدرة للنفط من جهة، وتراجع قيمة الدولار الأمريكي من جهة أخرى. وقد ساهم تراكم الإيرادات النفطية في الدول العربية المنتجة له في استمرار معدلات الإنفاق الاستثماري عند مستوياتها المرتفعة، وخاصة في مشاريع تحسين البنى التحتية، وتطوير القطاع الخاص، ورأس المال البشري. كما تحول عجز الموازنة إلى فائض في العديد من الدول العربية، وتحسنت مؤشرات الدين العام مع تواصل تحسن أوضاع الحساب الجاري، خاصة في موازين مدفوعات الدول العربية المصدرة للنفط وتلك التي حققت مستويات مرتفعة من تحويلات العاملين بالخارج، حيث تم استخدام هذه الفوائض بشكل رئيسي في تعزيز مستويات الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لهذه الدول بمعدل نمو متوقع بلغ 26% لتصل إلى 660 مليار دولار.

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، من المتوقع أن تصل التدفقات الواردة إلى **مجموعة الدول العربية إلى نحو** 75 مليار دولار أمريكي في عام 2007، وذلك وفق التقديرات الأولية المتوفرة من أكثر من مصـدر، أهمها برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، مقابل 62.4 مليار دولار عام 2006. وتعزى هذه الزيادة في حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى عوامل جاذبة داخلية وعوامل دافعة خارجية. ويتمثل أول العوامل الجاذبة في إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من دول المنطقة، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، والبناء والاتصالات والسياحة. إضافة إلى التزام العديد من الدول العربية باستكمال برنامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة) مع التركيز على القطاع الخدمي مما أدى إلى جذب حصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنية. وثانيها، تحسن مناخ الاستثمار في العديد من الدول العربية نتيجة لتواصل الجهود الاصلاحية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها، مع زيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة، وتوفير المعلومات الضرورية وخاصة الائتمانية من خلال إنشاء مكاتب جديدة لتجميعها في بعض الدول، وتخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه وتسجيل الملكية العقارية وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات وتحسين جودة ودقة الإحصاءات الاقتصادية. وثالثها، تواصل ارتفاع أسعار النفط والمعادن والمواد الخام والسلع الأساسية والذي أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز. ومن ناحية أخرى، واصل التحرير المستمر للقطاعات الفرعية المكونة للقطاع الخدمي وعلى رأسها قطاعات الخدمات المالية والسياحية والبناء والاتصالات تمهيد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي الوارد، حيث استحوذ القطاع الخدمي في دول المنطقة العربية على الحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. وهناك مؤشرات على تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التمويل الإسلامي من خلال المؤسسات المالية داخل المنطقة. أما بالنسبة للعوامل الخارجية الدافعة للاستثمارات نحو المنطقة العربية، فيتقدمها ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار داخل المنطقة العربية مقارنة بنظيرتها في الخارج، وتحديداً في مجال الصناعات الاستخراجية مثل النفط والغاز والتعدين، إضافة إلى رغبة بعض الشركات الأجنبية في الاستحواذ على الأصول الاستراتيجية مما أدى إلى إبرام العديد من الصفقات الجديدة في إطار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود.

كما ساهم في ارتفاع حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا أيضا: استمرار تنامي **الاستثمارات العربية البينية** بدرجة ملحوظة خلال عام 2007، خصوصا في قطاع الخدمات المالية المتمثل في القطاع المصرفي، إضافة إلى استمرار العديد من شركات الاستثمار العقاري (السياحي والسكني) وشركات الاتصالات العربية في سياساتها التوسعية في أسواق الدول العربية الأخرى، سواء بتملكها لشركات قائمة، أو بالدخول في مشاريع مشتركة، أو بإنشاء شركات جديدة.

وعلى صعيد حركة التجارة العربية، يتوقع استمرار التحسن في نمو الصادرات العربية من السلع والخدمات خلال عام 2007، لتصل حسب التقديرات الأولية المتوفرة من مصادر صندوق النقد الدولي إلى 825 مليار دولار، مقارنة بما قيمته 750 مليار دولار، أي بمعدل نمو بلغ 10%. ويرجع هذا الارتفاع في حصيلة الصادرات، إلى تأثير تواصل ارتفاع أسعار النفط والمعادن والسلع الأساسية، وتحسن معايير الجودة المطبقة على المنتجات العربية التصديرية مما جعلها أكثر تنافسية وقدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية. أما بالنسبة للواردات، فيتوقع أن يبلغ معدل نمو المدفوعات عن الواردات من السلع والخدمات 20% لتصل إلى 618 مليار دولار في عام 2007 مقارنة بنحو 517 مليار دولار في عام 2006. ويعزى استمرار نمو هذه المدفوعات إلى عدد من العوامل، أهمها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية، وما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستثمارية، وكذلك ارتفاع فاتورة الواردات النفطية إلى الدول العربية المستوردة له.

وعلى صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، تواصل نمو إجمالي عقود التأمين للعام الثالث على التوالي ليصل إلى نحو 2.9 مليار دولار خلال عام 2006 (مقابل 2.2 مليار دولار لعام 2005)، منها 2.8 مليار دولار تمثل قيمة عقود تأمين ائتمان الصادرات (مقابل 2.1 مليار دولار لعام 2005)، في حين اقتصرت قيمة عقود ضمان الاستثمار على 120 مليون دولار (مقابل 102 مليون دولار لعام 2005). ويلاحظ أيضا زيادة الأقساط التأمينية بدرجة ملحوظة خلال العام 2006 لتبلغ 19.9 مليون دولار أي بمعدل نمو بلغ 46% مقارنة بمستواها للعام السابق، منها 19.06 مليون دولار أقساط عن عقود تأمين الصادرات ونحو 0.908 مليون دولار أقساط عن عقود ضمان الاستثمار. وفي حين ظلت التعويضات عند مستوياتها المرتفعة خلال العامين الماضيين، تحسن معدل الاسترداد خلال العام 2006 بدرجة ملحوظة ليصل إلى 53% مقابل 26% للعام 2005، إلا انه لم يبلغ بعد المستوى المنشود. وقد شهد العام 2007 أيضا تنامي أهمية خدمة إعادة التأمين في المنطقة مع استمرار التركيز على إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين الأجنبية بما نسبته 56%، وفقا لبيانات العام 2006.

وتشير البيانات الأولية للعام 2007 إلى تنامي حجم عقود الضمان المبرمة من قبل هذه الهيئات ليتجاوز ما قيمته 3.5 مليار دولار أمريكي. هذا وقد تنامى نشاط هذه الهيئات خلال عام 2007 في مجالات التخصيم Factoring كإحدى آليات تمويل الصادرات، وتأمين مخاطر ما قبل الشحن، والتأجير المالي عبر الحدود، وتحصيل الديون، إضافة إلى العقود الجديدة مثل عقود التأمين المشخص، المبسط، متوسط المدى، استكشاف الأسواق الخارجية، والتأمين على القروض ما بين المؤسسات. كما زاد حجم النشاط التأميني الذي يتم تسويقه عبر نوافذ المصارف Banc-assurance في المنطقة العربية حيث تسمح التشريعات للمصارف بمزاولة الخدمات التأمينية.

3. ملخص عن نشاط المؤسسة

• التصنيف الائتماني للمؤسسة

حازت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، على التصنيف الإئتماني الآتي:-

م	التصنيف	المجال
1	"AA- " مستقر/	الجدارة الإئتمانية
2	"AA- " مستقر/	للقوة المالية كمؤسسة تأمينية

استعراض التصنيف:

في 27 مارس 2008، منحت وكالة التصنيف العالمية "Standard & Poor's"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات – التي تتخذ من الكويت مقرا لها – تصنيفا مرتفعا لجدارتها الائتمانية طويلة الاجل سجل "AA-" مع توقعات بوضع مالي مستقر، لكل من الجدارة الإئتمانية للمؤسسة، وقوتها المالية كمؤسسة تأمينية تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات.

ويعكس هذا التصنيف **للمؤسسة**، ثلاث نقاط قوة بارزة للغاية تتمثل في قوة مؤشرات رأسمالها، قوة مؤشرات السيولة المالية المتوفرة لديها، علاوة على تمتعها بدرجات مرتفعة من المرونة المالية تستمدها من وضعها كمنظمة عربية إقليمية. ويتمثل الغرض الرئيسي من إنشاء المؤسسة في تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية إلى الدول الأعضاء وتشجيع الصادرات العربية المتجهة إلى دول العالم. وقد كان لطبيعة الأسواق الائتمانية في المنطقة، أثرها على مستوى التصنيف الممنوح للمؤسسة.

العوامل الرئيسية للتصنيف:

- ارتفاع مؤشرات رأسمال المؤسسة لمستويات عالية للغاية:

فالمؤسسة، كغيرها من الهيئات الإقليمية الحائزة على تصنيف مرتفع، تتمتع بمستويات مرتفعة جدا من الكفاية الرأسمالية، تتمثل في ارتفاع جودة هيكل ومكونات رأس المال الذي يخلو من اي نوع من أنواع الالتزامات المالية. ويتميز المعدل الحالي لكفاية رأسمال المؤسسة بأنه مرتفع للغاية، اذ يعادل صافي قيمته 70% من الإجمالي السنوي للعمليات التأمينية المعرضة للمخاطر، حتى 31 ديسمبر 2007. ورغم ان كفاية رأس المال ستضعف مع نمو حجم العمليات، الا أنها ستبقى في مستويات قوية جدا.

- ارتفاع درجة المرونة المالية للمؤسسة لمستويات عالية:

فالمؤسسة، كونها هيئة إقليمية تمتاز بمرونة مالية عالية، حيث ينتمي عملاؤها المستفيدون الأساسيون من أنشطتها الأساسية في مجال ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات، الى الدول العربية أعضاء المؤسسة. وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي (التي تتمتع بتصنيف سيادي يتراوح ما بين " A / مستقر" إلى " AA- / مستقر") على حصص مباشرة في رأسمال **المؤسسة** بما نسبته

23، في حين تساهم الصناديق العربية المملوكة للحكومات، بحصص بلغت نسبتها 52% من الإجمالي في نهاية عام 2007. ومن المتوقع ان تستجيب الدول الأعضاء والجهات المساهمة الأخرى لتزويد المؤسسة باحتياجاتها المستقبلية المتعلقة بزيادة رأسمالها وتوفير المزيد من السيولة. كما تمتاز المؤسسة بقدرتها على الحفاظ على وضعها كدائن له الأفضلية (أولوية الحصول على مستحقاتها) ضمن إطار علاقتها مع مساهميها، بما يسهم في دعم قدرتها على استرداد التعويضات التي تتحملها (حال وقوع الخطر السياسي) من بعض العملاء والدول الأعضاء ذوي الجدارة الائتمانية الأقل.

- وفرة في السيولة المتاحة للمؤسسة وفقا لنسب السيولة المالية:

غطت الأصول السائلة المتاحة، مع نهاية العام 2007، نحو 90% من إجمالي الرصيد القائم للعمليات التأمينية المعرض للمخاطر، وهو ما يمثل مستوى مرتفعا للغاية من التغطية في ضوء النسب المتعارف عليها. ورغم التوقعات بانخفاض مستوى التغطية كلما تزايد حجم العمليات، إلا أنها ستظل تعكس مستويات مرتفعة من السيولة.

- عوامل أخرى:

تأثر تصنيف **المؤسسة** إلى حد ما، بعدم نضوج أسواق التجارة الدولية في المنطقة، وعلاقتها المباشرة بالخدمات التي تقدمها المؤسسة كمؤمن ضد المخاطر السياسية والتجارية لائتمان الصادرات. ومن جهة أخرى، تقضي شروط واحكام اتفاقية إنشاء **المؤسسة** بتقديم المساهمين أقصى حد من الدعم والتعويض عن الخسائر المتحققة عن المخاطر السياسية، بما يعوض أية خسائر محتملة تترتب على وقوع ظروف اقتصادية غير مواتية في اقتصادات بعض الدول العربية المساهمة كأسواق تستهدفها المؤسسة.

التوقعـات:

إن درجة استقرار مركز **المؤسسة** المالي تعكس توقعات "Standard & Poor's" بقدرة المؤسسة المالية للحفاظ على قوة معدل كفاية رأسمالها على الرغم من توقع نمو حجم عملياتها التأمينية الناجمة عن سعي المؤسسة نحو تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في المساهمة في نمو المنطقة العربية اقتصاديا. ومن المنتظر ان يتواصل الدعم المالي للمؤسسة من قبل المساهمين. ورغم ان تحقيق الربحية الملائمة لا يمثل أحد العوامل الرئيسية المحددة لتصنيف المؤسسة، إلا أن المؤسسة سوف تستفيد من الربحية المحققة في دعم خطط توسيع أنشطتها. وستستمر وفرة السيولة المتاحة للمؤسسة التي تعكسها نسب السيولة المالية، على الرغم من توقع تراجعها (كقيمة مطلقة وليس كنسب مالية) مع تزايد حجم أنشطة المؤسسة.

• الموارد المالية

ارتفعت حقوق مساهمي المؤسسة خلال عام 2007 بنسبة 8.7% مقارنة مع عام 2006، فبلغت نحو 373 مليون دولار، مقابل 343 مليون دولار عام 2006، حيث بلغ رأس المال المدفوع 197 مليون دولار بالمقارنة مع 175 مليون دولار في العام الماضي، وذلك نتيجة قيام المؤسسات المالية العربية بتسديد جزء من مساهماتها في زيادة رأس المال، وبلغ الاحتياطي العام نحو 172 مليون دولار بالمقارنة مع 158 مليون دولار عام 2006. وقد حققت المؤسسة خلال عام 2007 أرباحا صافية بلغت 15 مليون

دولار مقابل 13.6 مليون دولار خلال عام 2006. كما ارتفعت خلال العام إجمالي موجودات المؤسسة إلى 409 مليون دولار، مقابل 379 مليون دولار خلال عام 2006، أي بزيادة نسبتها 7.8%.

• الاستثمارات

واكبت المؤسسة التطورات في الأسواق المالية العربية والعالمية، حيث قامت بالاستفادة من هذه التطورات بالاستثمار في هذه الأسواق لضمان تحقيق أفضل العوائد، وعلى الرغم من الضغوط المالية التي تعرضت لها أسواق المال الدولية جراء أزمة الرهون العقارية الأمريكية وخاصة خلال الربع الأخير من عام 2007، فقد استقرت الإيرادات المحققة وغير المحققة للمؤسسة من الاستثمارات خلال عام 2007 عند نفس مستواها تقريبا لعام 2006، حيث بلغت نحو 21 مليون دولار.

• عمليات الضمان

واصلت المؤسسة زيادة حجم نشاط عملياتها، وتقديم منتجات جديدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عمليات الضمان خلال عام 2007 بنسبة 19.6%، فبلغ حجم العمليات حوالي 505 مليون دولار مقارنة بحوالي 422 مليون دولار في عام 2006، وقد شملت هذه العمليات 46 عقد تأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى 81 ملحقا زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة بلغت حوالي 423 مليون دولار، وعقدين لضمان الاستثمار بقيمة 15 مليون دولار، وعمليات إعادة تأمين بلغت قيمتها 58.6 مليون دولار، وعمليات أبرمت ضمن إطار الحسابات الخاصة بحوالي 8.5 مليون دولار. وبلغت إيرادات الضمان خلال العام حوالي 5.9 مليون دولار بزيادة نسبتها 53% عن إيرادات عام 2006. هذا وقد أدت المؤسسة خلال العام تعويضين بلغت قيمتهما حوالي 106,705 دولار، عن تحقق مخاطر تجارية لعقدي تأمين ائتمان صادرات، واستردت المؤسسة خلال العام تعويضات كانت قد دفعتها سابقا، بلغت قيمتها حوالي 11,404 دولار.

• اعتماد الخطة الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة (2007-2014)

في سبيل تحقيق الأهداف المحددة ضمن **الخطة الاستراتيجية** التي أعدتها إدارة **المؤسسة** في فبراير 2006، بهدف إحداث تطوير نوعي وكمي في وضعها الاستراتيجي ودورها الإقليمي خلال الفترة 2007-2014، ووفقا لما جاء في هذه الخطة من تحديد للمتطلبات الأساسية لوضعها موضع التنفيذ، وفي مقدمتها: ضرورة الحصول على موافقة مجلسي الإدارة والمساهمين لاعتماد الخطة بعد عرضها على السادة الأعضاء، وقد صدرا بهذا الخصوص، قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (1/3-2007) الصادر بتاريخ 8 مارس (آذار) 2007، والذي يوصي بعرض الخطة على مجلس المساهمين، الذي وافق بدوره بالإجماع على بنود الخطة واعتمدها بموجب قراره رقم (4 تكميلي/2007) بتاريخ 12 نوفمبر (تشرين الثاني) 2007. وبناء على ذلك، ومنذ ذلك التاريخ، باشرت إدارة المؤسسة بإعداد البرنامج الزمني لوضع **الاستراتيجية** موضع التنفيذ حسبما تم إقراره في الخطة المعتمدة على ثلاث مراحل؛ قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. كما بادرت باتخاذ الخطوات المبدئية والإجراءات الأولية التزاما بما جاء بالبرنامج الزمني المعد في هذا الشأن.

1.2 القيمة الإجمالية لعمليات الضمان:

بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2007 حوالي 505.2 مليون دولار أمريكي (138.2 مليون د.ك)[1]، مقارنة بحوالي 422.3 مليون دولار أمريكي (122.3 مليون د.ك)[2] عام 2006، أي بزيادة نسبتها 19.6%. (انظر الجدول 1).

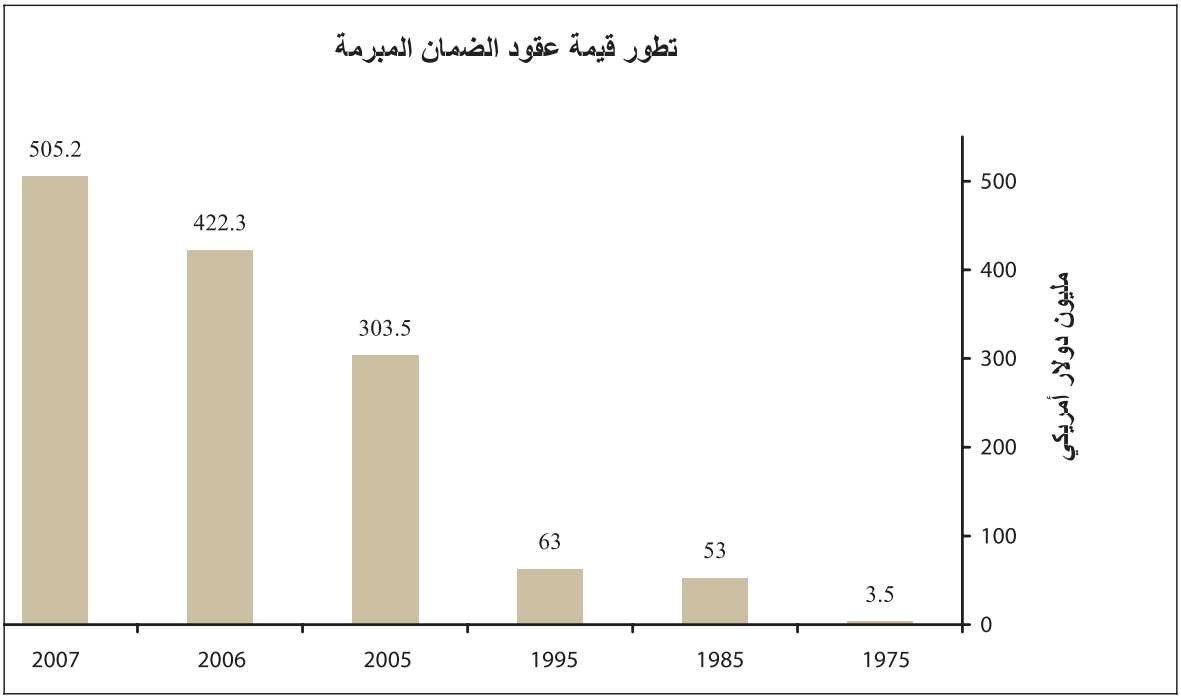

1.1.2 عقود الضمان:

أبرم خلال العام ثمانية وأربعون عقداً بقيمة بلغت حوالي 438.1 مليون دولار أمريكي (119.8 مليون د.ك)، منها عقدان لضمان الاستثمار، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 15.1 مليون دولار أمريكي (4.1 مليون د.ك)، وستة وأربعون عقداً لتأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى واحد وثمانين ملحقاً زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 423 مليون دولار أمريكي (115.7 مليون د.ك).

2.1.2 إعادة التامين:

بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التامين حوالي 58.6 مليون دولار

(١) دولار أمريكي واحد = 2735.0 د.ك في 2007/12/31
(٢) دولار أمريكي واحد = 28964.0 د.ك في 2006/12/31

أمريكي (16.1 مليون د.ك)، منها سبع اتفاقيات إعادة تامين اختيارية، إضافة إلى حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع بعض وكالات تأمين الصادرات العربية الوطنية.

3.1.2 العمليات المبرمة في إطار الحسابات الخاصة:

بلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات حوالي 8.5 مليون دولار أمريكي (2.3 مليون د.ك).

هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من إحدى عشرة دولة عربية، جاء في مقدمتها المملكة العربية السعودية بنسبة (27.3%) والمملكة الأردنية الهاشمية (15.8%)

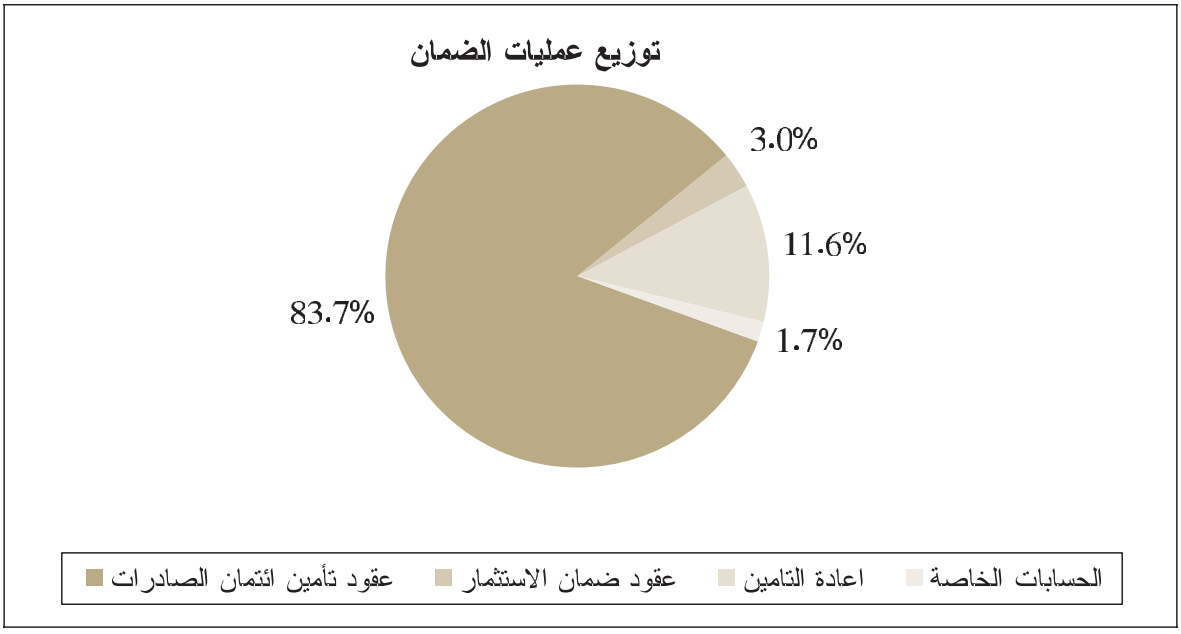

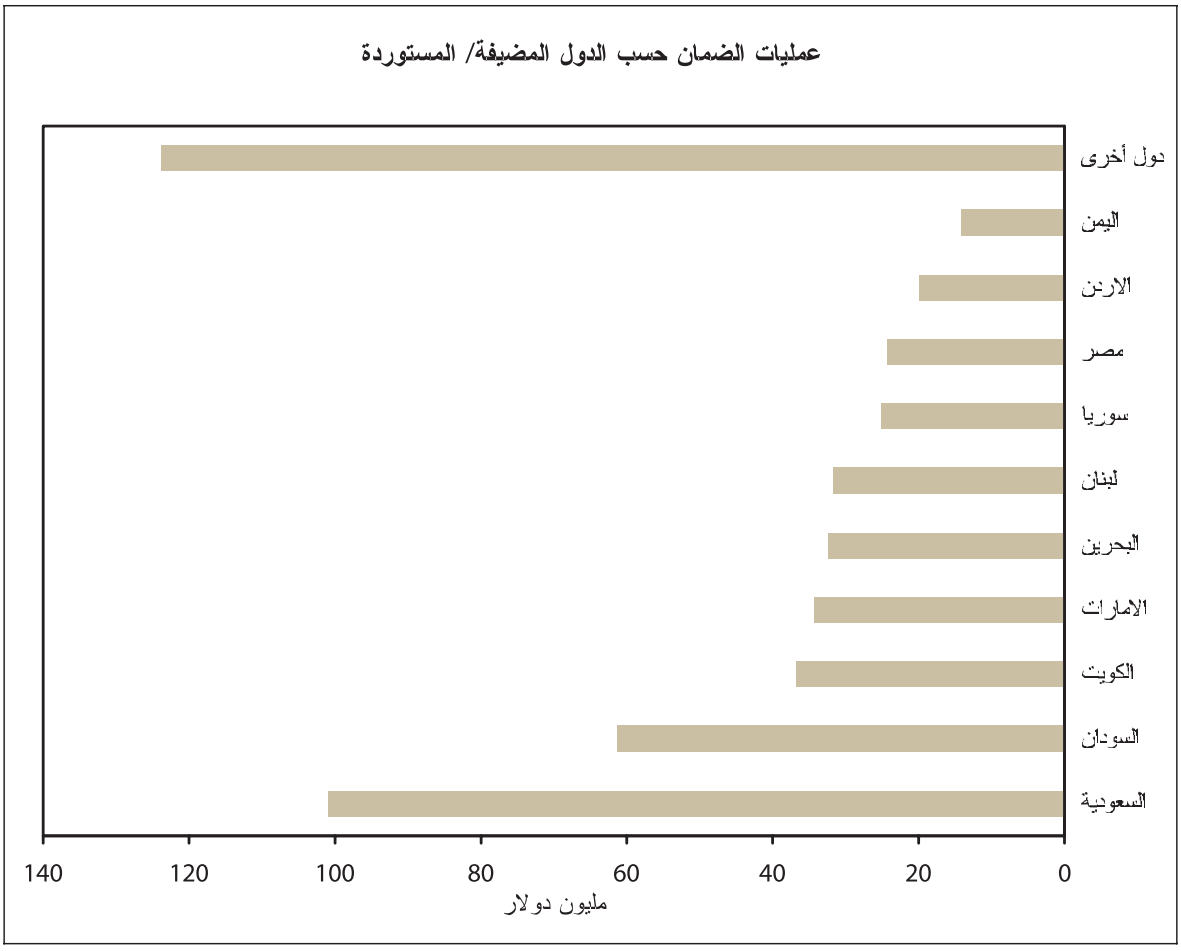

والجمهورية اللبنانية (12.6%) وجمهورية مصر العربية (10%) والجمهورية العربية السورية (9.7%) ومملكة البحرين (6.6%) ودولة الكويت (6.4%) والجمهورية التونسية (5.9%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (3.9%) وجمهورية السودان (1.6%) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (0.2%). (انظر الجدول 2)

كما بلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 96 دولة، منها 17 دولة عربية تصدرتها المملكة العربية السعودية بنسبة (20%) و جمهورية السودان (12.1%) ودولة الكويت (7.3%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (6.8%) ومملكة البحرين (6.4%) والجمهورية اللبنانية (6.3%) والجمهورية العربية السورية (5%) وجمهورية مصر العربية (4.8%) والمملكة الأردنية الهاشمية (3.9%) والجمهورية اليمنية (2.8%)، فيما توزعت بقية العقود على 86 دولة بما نسبته 24.6% من قيمة تلك العقود. (انظر الجدول 3)

2.2 تفاصيل عمليات الضمان:

1.2.2 عقود ضمان الاستثمار:

تم خلال العام إبرام عقدين لضمان الاستثمار، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 15.1 مليون دولار أمريكي

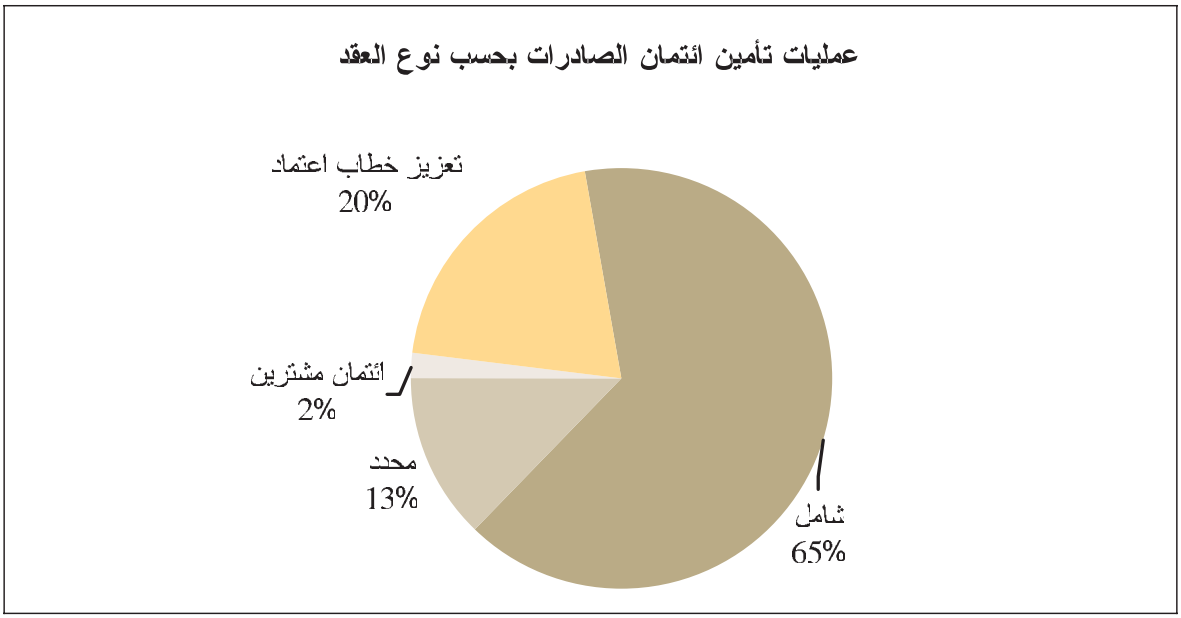

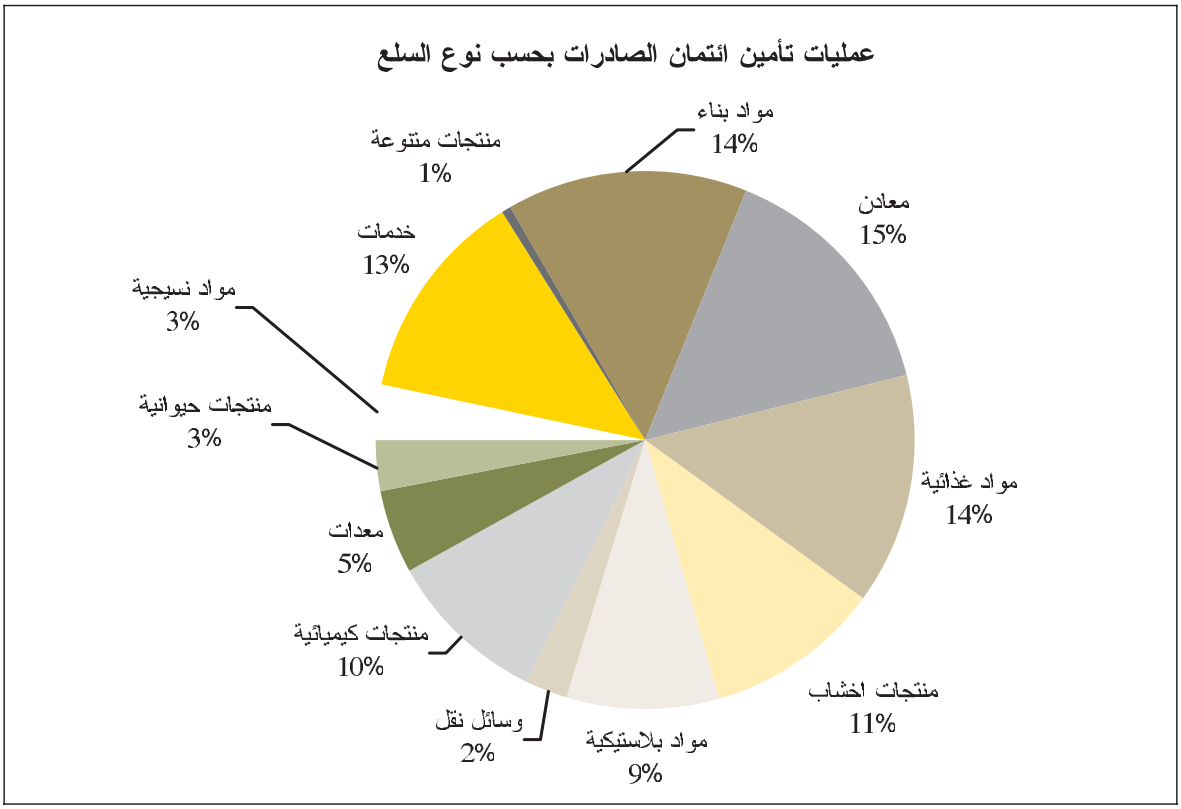

(4.1 مليون د.ك)، فيما بلغت قيمة عقود ضمان الاستثمار المبرمة عام 2006 حوالي 95.7 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض نسبته 84.2%.

2.2.2 عقود تأمين ائتمان الصادرات:

تم خلال العام إبرام ستة وأربعين عقد تأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى إحدى وثمانين ملحقاً زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 423 مليون دولار

أمريكي (115.7 مليون د.ك)، في حين بلغت قيمة عقود تأمين ائتمان الصادرات المبرمة عام 2006 حوالي 249.7 مليون دولار أمريكي. أي بزيادة نسبتها 69.4%.

وقد بلغت قيمة الحدود الدائرية التي تمت الموافقة عليها في إطار هذه العقود حوالي 178.8 مليون دولار أمريكي (48.9 مليون د.ك)، وتمثل هذه القيمة الحد الأقصى لالتزامات المؤسسة في أي وقت من الأوقات تجاه المؤمن لهم.

3.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية كما في 2007/12/31 حوالي 727.3 مليون دولار أمريكي (198.9 مليون د.ك) وذلك بزيادة قدرها 48.2% عن قيمة العقود السارية كما في 2006/12/31. وتوزعت هذه القيمة بنسبة 27% لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 73% لعقود تأمين ائتمان الصادرات.

فيما بلغ إجمالي قيمة الالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة كما في 12/31/ 2007 حوالي 304 مليون دولار أمريكي (83.1 مليون د.ك) تمثل 41.8% من إجمالي قيمة العقود السارية، وذلك مقارنة بمبلغ 198 مليون دولار أمريكي كما في 2006/12/31، أي بزيادة قدرها (53.6%). (انظر الجدول 3).

4.2 نتائج عمليات الضمان:

بلغ إجمالي الإيرادات الناتجة عن عمليات الضمان في نهاية العام حوالي 5.91 مليون دولار أمريكي (1.62 مليون د.ك)، بزيادة بلغت حوالي 53.1% عن إجمالي إيرادات عام 2006. وقد تحققت هذه الإيرادات عن الآتي:

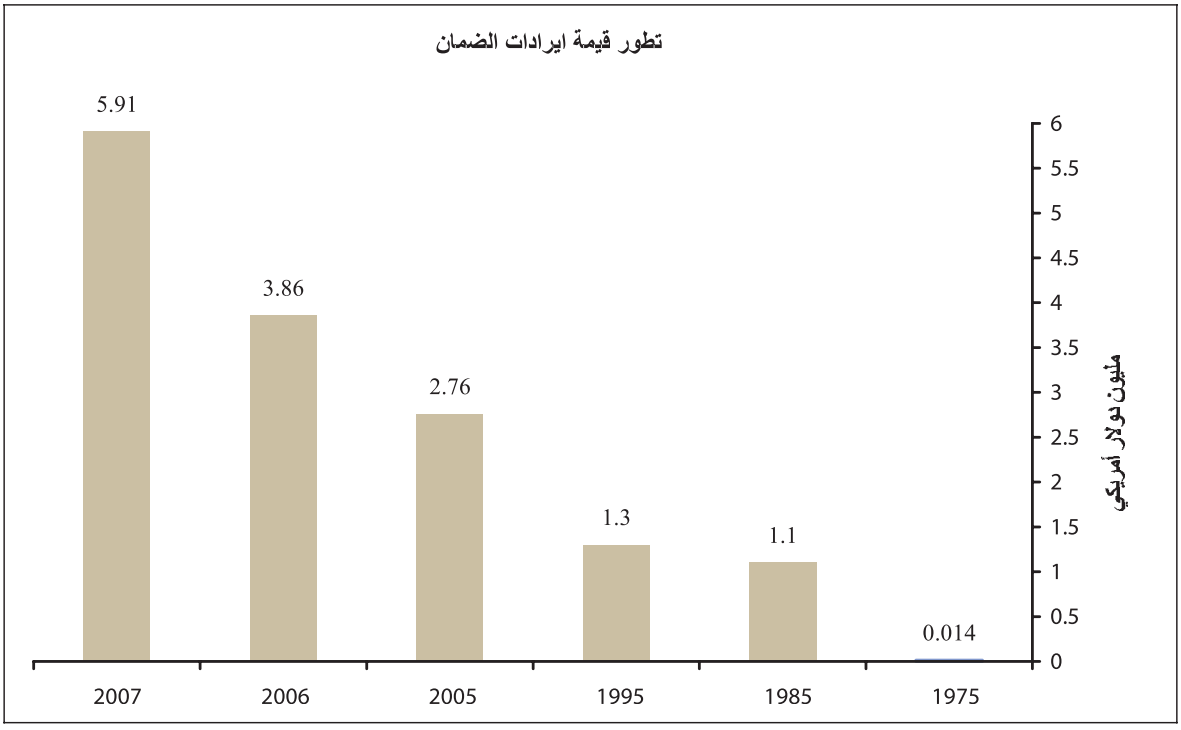

أ. 3.78 مليون دولار أمريكي (1.03 مليون د.ك) كأقساط ضمان عن العقود المبرمة، 17% منها عن عقود ضمان الاستثمار و 83% عن عقود تأمين ائتمان الصادرات.

ب. 65 ألف دولار أمريكي (17.7 ألف د.ك) تمثل حصة المؤسسة من الأقساط المحصلة عن العقود المبرمة في إطار الحسابات الخاصة.

وبهذا تكون الأقساط قد حققت نسبة زيادة بلغت حوالي 71% عن أقساط عام 2006.

ج. 2.06 مليون دولار أمريكي (564 ألف د.ك) تمثل حصة المؤسسة من عوائد استثمار موارد الحسابات الخاصة.

5.2 التعويض والاسترداد:

قامت المؤسسة بأداء تعويضين عن تحقق مخاطر تجارية قيمتهما الإجمالية 106,705 دولار أمريكي، استفاد منهما مصدرين من دولتين عربيتين. واستردت المؤسسة ما قيمته 11,404 دولار أمريكي دفعت عن تحقق مخاطر تجارية في إحدى الدول العربية.

6.2 إعادة التأمين:

تم خلال العام تجديد اتفاقيات إعادة التأمين الوارد بالحصص النسبية المبرمة مع أربع وكالات تأمين وطنية عربية، وبلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة حوالي 58.5 مليون دولار أمريكي (16 مليون د.ك)، أشير إليها تفصيلاً في البند 2.1.2 أعلاه.

من ناحية أخرى، قامت المؤسسة بتجديد اتفاقية إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع إحدى شركات الإعادة العالمية.

7.2 تسويق خدمات الضمان:

استكملت المؤسسة تطوير المواد التعريفية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية، كما تابعت نشاطها لتسويق خدمات الضمان باستخدام وسائل متعددة، فقد استمرت بالإعلان عن خدماتها التأمينية في الصحف والمجلات العربية المتخصصة.

كما نظمت المؤسسة بالتعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) وغرفة تجارة وصناعة الكويت ندوة حول ضمان الاستثمار عبر الحدود خلال شهر فبراير. ونظمت المؤسسة كذلك وبالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار والمصرف التجاري السوري ملتقى آليات الضمان والتمويل للصادرات والاستثمار في الجمهورية العربية السورية والذي عقد في شهر مايو.

ومن جهة أخرى، قامت المؤسسة بتنظيم ندوة متخصصة بعنوان "التخصيم عبر الحدود" خلال شهر ديسمبر 2007 في دولة الكويت. قدمت خلالها مجموعة من أوراق العمل، كما تم مناقشة تجارب شركات عالمية رائدة في مجال التخصيم عبر الحدود وعلاقته بائتمان الصادرات.

8.2 العلاقة مع هيئات الضمان:

قامت المؤسسة بتنظيم الاجتماع الحادي عشر لملتقى هيئات الضمان العربية خلال شهر ديسمبر 2007 في دولة الكويت. شارك في الاجتماع إحدى عشرة هيئة ضمان بالإضافة إلى مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في الموضوعات التي تناولها الملتقى. تم خلال الاجتماع عقد ست جلسات عمل تركزت حول ثلاثة محاور رئيسية وهي أولاً: مستجدات ومعوقات العمل في هيئات الضمان مع عرض نتائج الدراسة المقارنة لأداء الهيئات أعضاء الملتقى، ثانياً: المعلومات الائتمانية وعلاقة شركات المعلومات مع هيئات الضمان، ثالثاً:مشروع إنشاء اتحاد هيئات الضمان العربية.

كما عقدت المؤسسة عدة اجتماعات عمل مع عدد من وكالات تأمين الصادرات الوطنية العربية، هدفت في مجملها إلى توثيق التعاون القائم، وتوسيع آفاقه بما يحقق الأهداف المشتركة لخدمة التجارة العربية. وفي إطار تقديم الخبرات والدعم الفني لهيئات الضمان العربية، نظمت المؤسسة دورة تدريبية خاصة لموظفين إثنين من أحد وكالات تأمين الصادرات الوطنية العربية.

جدول رقم (1)
القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال عام 2007

أولاً: عقود الضمان المبرمة ضمن موارد المؤسسة الذاتية

		دولار أمريكي	دينار كويتي
الاستثمار		15,143,201	4,141,665
ائتمان الصادرات		422,997,481	115,689,811
اعادة تامين		58,543,442	16,011,631
	الاجمالي	496,684,124	135,843,108

ثانياً: العقود المبرمة في اطار الحسابات الخاصة

		دولار أمريكي	دينار كويتي
ائتمان الصادرات		8,476,201	2,318,241
	الاجمالي	8,476,201	2,318,241
	الاجمالي العام	**505,160,325**	**138,161,349**

جدول رقم (2)

قيمة العقود المبرمة خلال عام 2007 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود (بالدولار الأمريكي والمعدل بالدينار الكويتي)

	القطر المصدر	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى الإجمالي
		دولار أمريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	%
1	المملكة العربية السعودية	-	-	%0.00	138,074,934	37,763,494	%28.18	138,074,934	37,763,494	%27.33
2	المملكة الأردنية الهاشمية	10,143,201.00	2,774,165.47	%66.98	69,621,468	19,041,471	%14.21	79,764,669	21,815,637	%15.79
3	الجمهورية اللبنانية	5,000,000.00	1,367,500.00	%33.02	58,702,044	16,055,009	%11.98	63,702,044	17,422,509	%12.61
4	جمهورية مصر العربية	-	-	%0.00	50,345,251	13,769,425	%10.27	50,345,251	13,769,425	%9.97
5	الجمهورية العربية السورية	-	-	%0.00	49,049,072	13,414,921	%10.01	49,049,072	13,414,921	%9.71
6	مملكة البحرين	-	-	%0.00	33,300,000	9,107,550	%6.80	33,300,000	9,107,550	%6.59
7	دولة الكويت	-	-	%0.00	32,212,339	8,810,075	%6.57	32,212,339	8,810,075	%6.38
8	الجمهورية التونسية	-	-	%0.00	29,974,760	8,198,097	%6.12	29,974,760	8,198,097	%5.93
9	دولة الإمارات العربية المتحدة	-	-	%0.00	19,505,085	5,334,641	%3.98	19,505,085	5,334,641	%3.86
10	جمهورية السودان	-	-	%0.00	8,028,287	2,195,736	%1.64	8,028,287	2,195,736	%1.59
11	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	%0.00	1,203,884	329,263	%0.25	1,203,884	329,263	%0.24
	الإجمالي العام	**15,143,201**	**4,141,665**	**%100**	**490,017,124**	**134,019,683**	**%100**	**505,160,325**	**138,161,348**	**%100**
	النسبة إلى الإجمالي %	**%3.00**			**%97.00**					

جدول رقم (3)

قيمة العقود المبرمة خلال عام 2007 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة وحسب انواع العقود (بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المضيف/المستورد	عقود الاستثمار		النسبة %	عقود الصادرات		النسبة إلى الإجمالي العام	الإجمالي		النسبة إلى الإجمالي العام
		دولار امريكي	دينار كويتي		دولار أمريكي	دينار كويتي		دولار أمريكي	دينار كويتي	
1	المملكة العربية السعودية	-	-	-	101,016,301	27,627,958	%20.61	101,016,301	27,627,958	%20.00
2	جمهورية السودان	15,143,201	4,141,665	%100.00	46,147,077	12,621,226	%9.42	61,290,278	16,762,891	%12.13
3	دولة الكويت	-	-	-	36,777,012	10,058,513	%7.51	36,777,012	10,058,513	%7.28
4	دولة الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	34,401,944	9,408,932	%7.02	34,401,944	9,408,932	%6.81
5	مملكة البحرين	-	-	-	32,349,068	8,847,470	%6.60	32,349,068	8,847,470	%6.40
6	الجمهورية اللبنانية	-	-	-	31,646,843	8,655,412	%6.46	31,646,843	8,655,412	%6.26
7	الجمهورية العربية السورية	-	-	-	25,176,741	6,885,839	%5.14	25,176,741	6,885,839	%4.98
8	جمهورية مصر العربية	-	-	-	24,351,372	6,660,100	%4.97	24,351,372	6,660,100	%4.82
9	المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	-	19,866,985	5,433,620	%4.05	19,866,985	5,433,620	%3.93
10	الجمهورية اليمنية	-	-	-	14,157,385	3,872,045	%2.89	14,157,385	3,872,045	%2.80
11	دولة قطر	-	-	-	10,711,476	2,929,589	%2.19	10,711,476	2,929,589	%2.12
12	سلطنة عمان	-	-	-	4,817,682	1,317,636	%0.98	4,817,682	1,317,636	%0.95
13	المملكة المغربية	-	-	-	3,621,795	990,561	%0.74	3,621,795	990,561	%0.72
14	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	-	3,600,887	984,843	%0.73	3,600,887	984,843	%0.71
15	الجمهورية التونسية	-	-	-	3,588,152	981,360	%0.73	3,588,152	981,360	%0.71
16	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	-	-	-	104,266	28,517	%0.02	104,266	28,517	%0.02
17	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	-	-	-	3,012	824	%0.00	3,012	824	%0.00
	اجمالي الدول العربية	**15,143,201**	**4,141,665**		**392,337,998**	**107,304,442**	**%80.06**	**407,481,199**	**111,446,108**	**%80.66**
	أوروبا	-	-	-	59,018,190	16,141,475	%12.04	59,018,190	16,141,475	%11.68
	آسيا	-	-	-	36,380,278	9,950,006	%7.42	36,380,278	9,950,006	%7.20
	أفريقيا	-	-	-	1,746,646	477,708	%0.36	1,746,646	477,708	%0.35
	أمريكا الشمالية	-	-	-	453,916	124,146	%0.09	453,916	124,146	%0.09
	أمريكا الجنوبية	-	-	-	80,096	21,906	%0.02	80,096	21,906	%0.02
	اجمالي الدول غير العربية	-	-	-	**97,679,127**	**26,715,241**	**%19.93**	**97,679,127**	**26,715,241**	**%19.34**
	الإجمالي العام	**15,143,201**	**4,141,665**	-	**490,017,124**	**134,019,683**	**%100**	**505,160,325**	**138,161,348**	**%100**
	النسبة إلى الإجمالي %	**%3.00**			**%97.00**					

جدول رقم (4)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 31/12/2007 حسب القطر المضيف/المستورد وحسب نوع العقد بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي

القطر المضيف	عقود الاستثمار السارية		عقود الصادرات السارية		إجمالي العقود السارية		الالتزامات القائمة لعقود الاستثمار		الالتزامات القائمة لعقود ائتمان الصادرات		إجمالي الالتزامات القائمة		
	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	النسبة من الإجمالي
الأردن	-	-	18,507,994	5,061,936	18,507,994	5,061,936	-	-	2,597,009	710,282	2,597,009	710,282	%0.85
الإمارات	-	-	33,346,204	9,120,187	33,346,204	9,120,187	-	-	1,541,556	421,616	1,541,556	421,616	%0.51
البحرين	-	-	30,746,123	8,409,065	30,746,123	8,409,065	-	-	880,954	240,941	880,954	240,941	%0.29
تونس	16,331,840	4,466,758	3,588,152	981,360	19,919,992	5,448,118	3,779,434	1,033,675	2,676,259	731,957	6,455,693	1,765,632	%2.12
الجزائر	-	-	3,379,018	924,161	3,379,018	924,161	-	-	331,954	90,789	331,954	90,789	%0.11
السعودية	-	-	94,284,700	25,786,865	94,284,700	25,786,865	-	-	21,776,484	5,955,868	21,776,484	5,955,868	%7.16
السودان	110,813,201	30,307,410	127,604,908	34,899,942	238,418,109	65,207,353	90,850,469	24,847,603	100,317,765	27,436,909	191,168,234	52,284,512	%62.88
سورية	1,373,000	375,516	24,874,172	6,803,086	26,247,172	7,178,602	535,805	146,543	88,601	24,232	624,406	170,775	%0.21
عمان	-	-	4,584,359	1,253,822	4,584,359	1,253,822	-	-	707,453	193,488	707,453	193,488	%0.23
قطر	-	-	7,488,220	2,048,028	7,488,220	2,048,028	-	-	1,206,528	329,985	1,206,528	329,985	%0.40
الكويت	-	-	31,998,543	8,751,602	31,998,543	8,751,602	-	-	1,591,650	435,316	1,591,650	435,316	%0.52
لبنان	25,700,000	7,028,950	31,317,989	8,565,470	57,017,989	15,594,420	15,438,099	4,222,320	119,085	32,570	15,557,184	4,254,890	%5.12
ليبيا	-	-	104,266	28,517	104,266	28,517	-	-	100,516	27,491	100,516	27,491	%0.03
مصر	-	-	23,557,460	6,442,965	23,557,460	6,442,965	-	-	7,186,818	1,965,595	7,186,818	1,965,595	%2.36
المغرب	-	-	3,879,058	1,060,922	3,879,058	1,060,922	-	-	1,656,381	453,020	1,656,381	453,020	%0.54
اليمن	30,000,000	8,205,000	14,538,967	3,976,407	44,538,967	12,181,407	30,000,000	8,205,000	689,543	188,590	30,689,543	8,393,590	%10.09
موريتانيا	-	-	3,012	824	3,012	824	-	-	3,012	824	3,012	824	%0.00
آسيا	-	-	31,626,797	8,649,929	31,626,797	8,649,929	-	-	3,585,241	980,563	3,585,241	980,563	%1.18
أفريقيا	-	-	1,746,646	477,708	1,746,646	477,708	-	-	356,880	97,607	356,880	97,607	%0.12
أوروبا	-	-	55,375,097	15,145,089	55,375,097	15,145,089	-	-	15,849,433	4,334,820	15,849,433	4,334,820	%5.21
أمريكا الشمالية	-	-	453,916	124,146	453,916	124,146	-	-	116,099	31,753	116,099	31,753	%0.04
أمريكا الجنوبية	-	-	80,096	21,906	80,096	21,906	-	-	60,813	16,632	60,813	16,632	%0.02
الإجمالي	**184,218,041**	**50,383,634**	**543,085,697**	**148,533,938**	**727,303,738**	**198,917,572**	**140,603,807**	**38,455,141**	**163,440,034**	**44,700,849**	**304,043,841**	**83,155,991**	**%100**

العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ

الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، و بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد. لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع إذ لا يكون ذلك إلا بعد تحقق الخطر في أي منها.

رسم بياني رقم (1): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2007
حسب جنسية الأطراف المضمونة

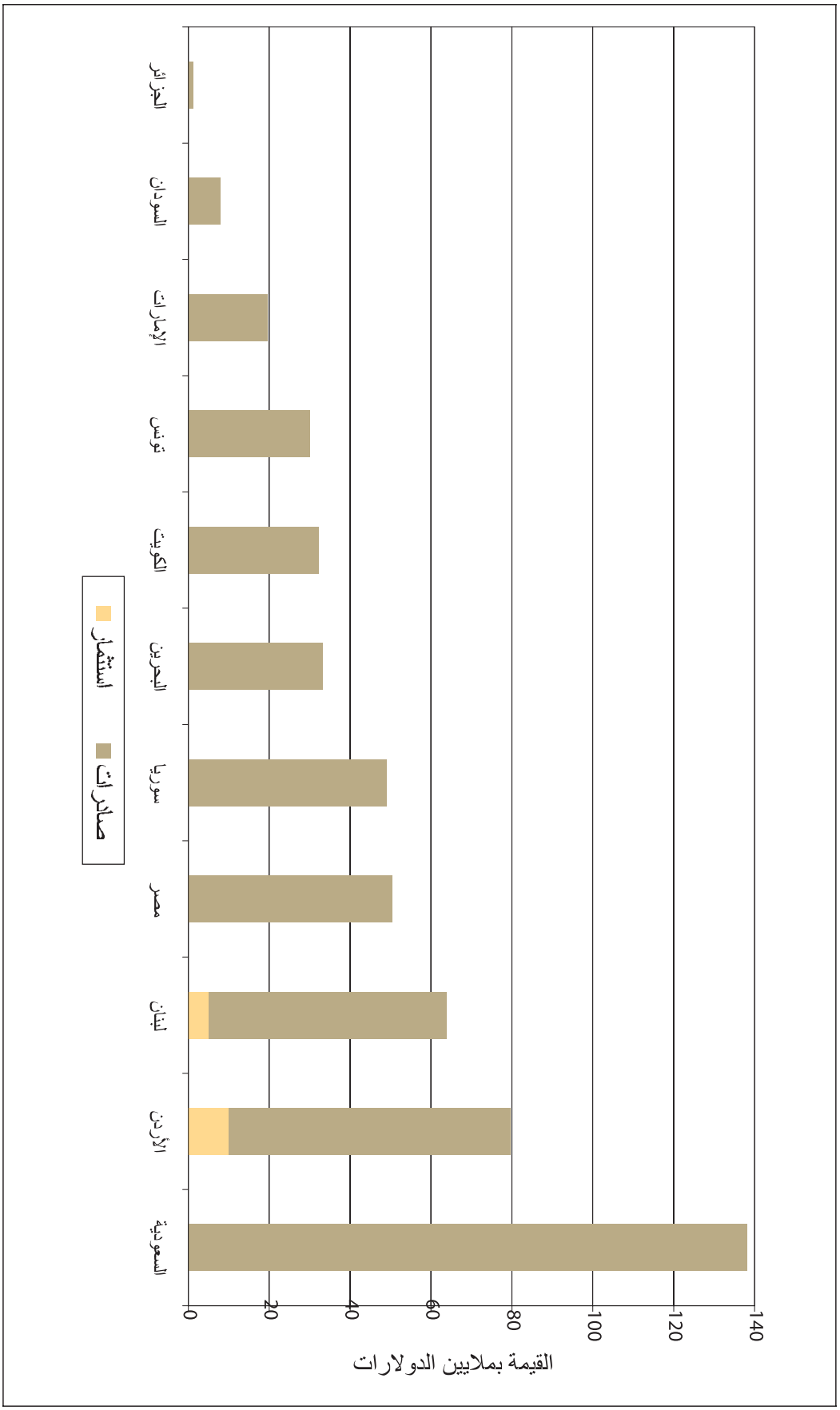

رسم بياني رقم (2): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2007
حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة

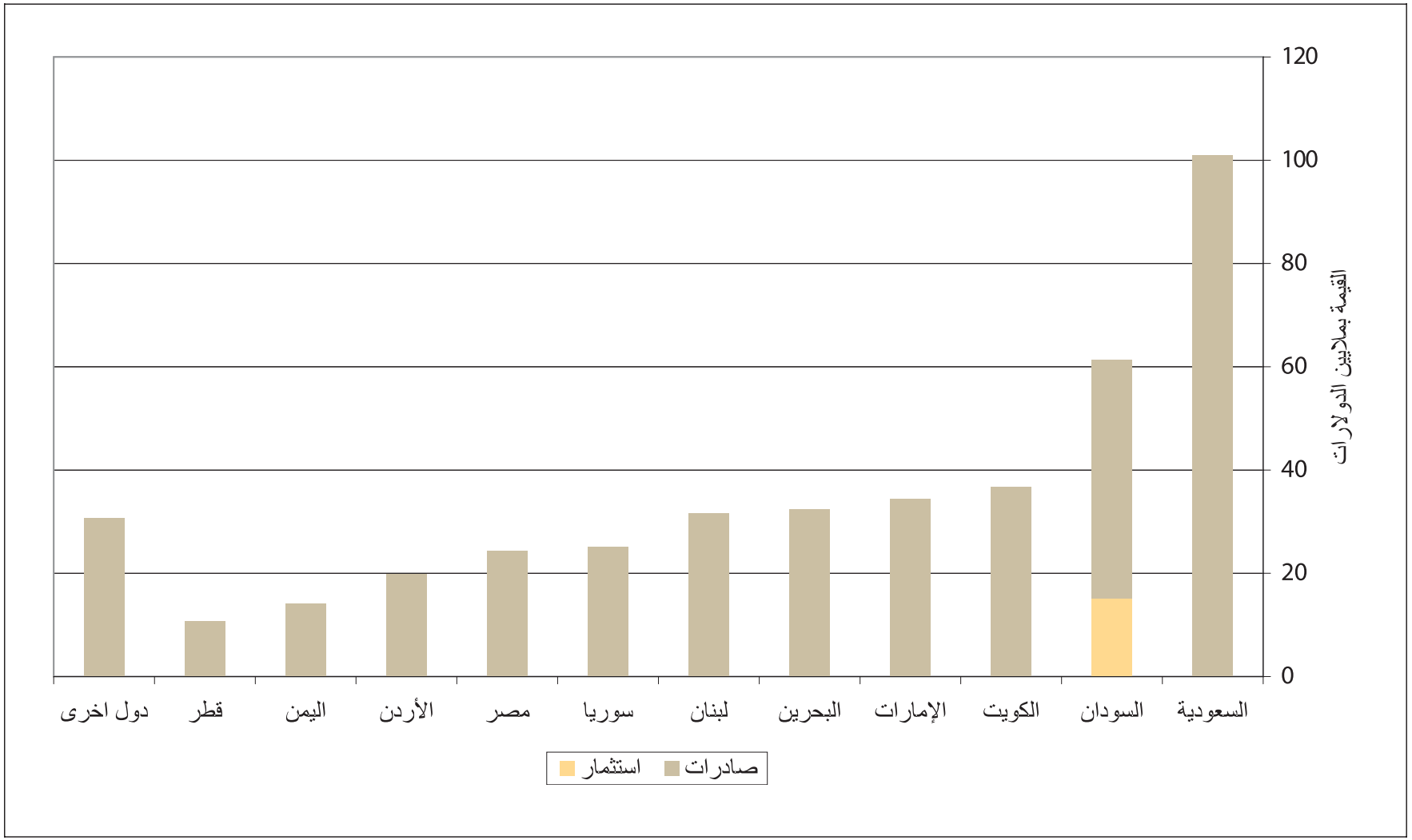

رسم بياني رقم (3): إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة
(كما في 2007/12/31)

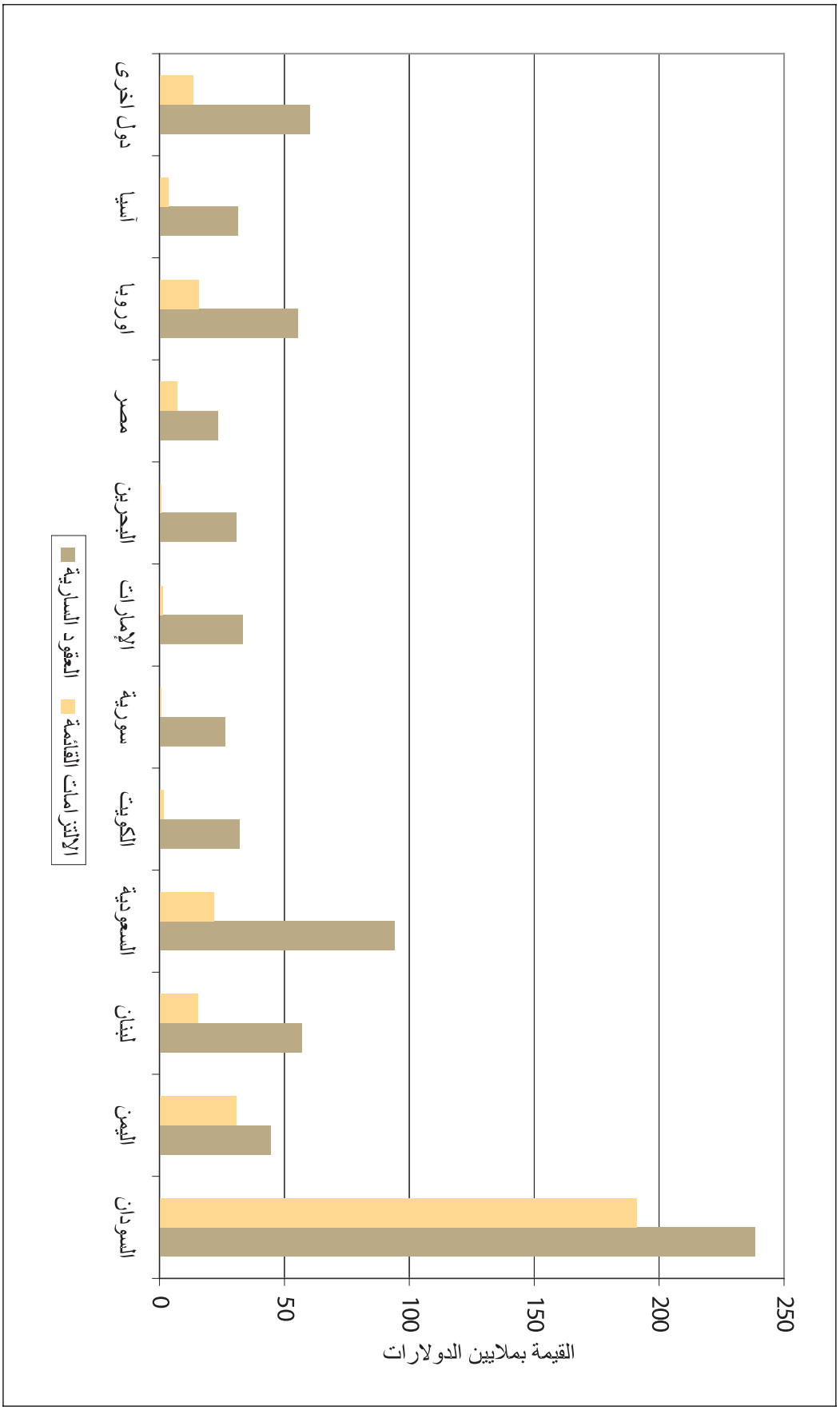

1.3 المطبوعات والدراسات والأوراق التعريفية:

في إطار سعيها لتعزيز ونشر المعرفة وترقية الوعي الاستثماري في الدول العربية واصلت **المؤسسة** خلال العام نشاطها بإصدار التقرير السنوي "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**" والنشرة الفصلية "**ضمان الاستثمار**"، وإعداد الدراسات والأوراق التعريفية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات المتخصصة، على النحو التالي:

1.1.3 تقرير "مناخ الاستثمار في الدول العربية":

صدر عن **المؤسسة** خلال العام 2007 التقرير السنوي "**مناخ الاستثمار في الدول العربية** 2006" واستعرض التقرير المكونات السياسية والاقتصادية لمناخ الاستثمار، والاستثمارات العربية البينية المباشرة، والتطورات التشريعية والجهود الترويجية، بالإضافة إلى أوضاع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة. كما تناول التقرير في محوره الرئيسي "أداء القطاع السياحي في الدول العربية وأثره على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الشاملة". وتضمن إضافة لمحة إحصائية تسلط الضوء على أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل دولة عربية على حده. وكذلك تم توزيع نحو 2000 نسخة على المؤسسات والجهات الحكومية المعنية بالاستثمار في الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية، والمستثمرين ورجال الأعمال العرب، ووسائل الإعلام ومراكز البحث في المنطقة العربية، كما تم تحميل التقرير على الموقع الشبكي للمؤسسة بهدف تعظيم الاستفادة.

2.1.3 النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار":

- أصدرت **المؤسسة**، خلال العام، أربعة أعداد من النشرة الفصلية "**ضمان الاستثمار**"، تم من خلالها تناول العديد من الموضوعات ذات الصلة بعالم الاستثمار والتجارة الدولية وصناعة الضمان. كما أدرجت نتائج عدة دراسات دولية هامة وفقا لأولوية تأثيرها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء الاقتصادي الكلي. وقد تناولت افتتاحية العدد الفصلي الأول "الخطة الاستراتيجية الجديدة **للمؤسسة** 2007–2014". إضافة إلى أبوابها الثابتة التي غطت الاجتماعات السنوية لمجلس المساهمين، والاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة، واستعراض أنشطة **المؤسسة**، وكذلك رصد ومتابعة أهم التطورات المتصلة بالاتجاهات الاستثمارية في المنطقة، إلى جانب استعراض أوضاع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية.
- وزعت نحو 15 ألف نسخة من أعداد النشرة الفصلية، على مختلف الجهات الحكومية المعنية بالاستثمار، والمصارف، والمؤسسات الاستثمارية، وعملاء المؤسسة، ومراكز البحوث، والأفراد المهتمين وذوي الاختصاص. وإلى جانب تثبيت النشرة على موقع المؤسسة الشبكي، تعمل المؤسسة على تلبية الطلبات الإضافية التي تردها على مدار العام.

3.1.3 الدراسات والأوراق التعريفية:

أعدت **المؤسسة** خلال العام (9) أوراق تعريفية بالإضافة إلى مقترح ببرنامج تدريبي حول المواضيع التالية:

- "**آلية ضمان الاستثمار خارج الحدود**"، قدمت ضمن الندوة التعريفية التي عقدت بمقر غرفة التجارة والصناعة بدولة الكويت، خلال شهر فبراير (شباط) 2007، وبتنظيم مشترك بين كل من المؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي (ميجا)، وغرفة تجارة وصناعة الكويت. واستعرضت الورقة أبرز الخدمات التي تقدمها **المؤسسة** لدعم وتشجيع وتنمية الاستثمارات العربية البينية المباشرة.

- "**أساليب وتقنيات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر**"، مرفقة **ببرنامج تدريبي مقترح** في مجال الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، تم إعدادهما لصالح الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وتمت مناقشتهما خلال زيارة وفد من خبراء **المؤسسة** للجماهيرية برئاسة السيد المدير العام يومي 20 و 21 فبراير (شباط) 2007 بغرض تطوير علاقات التعاون مع الجماهيرية، وتعظيم استفادتها من الخدمات التي تقدمها **المؤسسة**.

- "**طبيعة عمل المؤسسة وأهمية ضمان الاستثمار في التنمية الاقتصادية ومدى استفادة اليمن من الضمانات التي تقدمها المؤسسة وسبل تعزيزها**"، قدمت خلال مؤتمر "**استكشاف فرص الاستثمار في جمهورية اليمن**"، الذي عقد في صنعاء يومي 22 و 23 أبريل (نيسان) 2007.

- "**الاستثمار في الدول العربية: المحفزات والتطلعات المستقبلية**"، ألقيت خلال الدورة (39) لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي عقد في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 2 و 3 مايو (أيار) 2007.

- "**أحدث التطورات التي شهدها الاقتصاد التونسي**"، **ألقيت في ملتقى آليات التعاون بين هيئات الضمان العربية والبنوك والمؤسسات المالية والتصديرية المغاربية** الذي عقد في مدينة تونس يوم 26 يونيو (حزيران) 2007 بالتعاون مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والجمعية المهنية للبنوك التونسية.

- "**اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات**" نشرت ضمن عدد نوفمبر (تشرين ثاني) 2007 من مطبوعة "سلسلة جسر التنمية" التي تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

- "**مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في مصر والبلدان العربية**" تم تقديمها ضمن فعاليات "ملتقى القاهرة الثاني للاستثمار" المنعقد بالقاهرة يومي 9 و10 ديسمبر (كانون الأول) 2007 بتنظيم من وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر بالاشتراك مع مجموعة الاقتصاد والأعمال.

- "**دور المؤسسة في دعم التعاون الاقتصادي العربي**" تم تقديمها ضمن فعاليات "الملتقى

الحادي عشر لمجتمع الأعمال العربي" المنعقد في دمشق خلال الفترة 14–16 ديسمبر (كانون الأول) 2007 بتنظيم من جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية بالتعاون مع اتحاد رجال الأعمال العرب.

- "**مقترحات عملية لتنمية تدفق الاستثمارات العربية البينية**" تم إعدادها بغرض المشاركة في اجتماع رفيع المستوى تحت مظلة الجامعة العربية في القاهرة يومي 9 و10 يناير (كانون الثاني) 2008، لبحث وضع الاستثمار في المنطقة العربية والخروج بمقترحات عملية لرفعها إلى القمة العربية المقبلة.

2.3 ترويج الاستثمار:

تركز نشاط **المؤسسة** في مجال الترويج للاستثمار خلال العام على ما يلي:

- مخاطبة هيئات الضمان العربية لإعلامها عن إطلاق النسخة العربية للموقع الشبكي الخاص بالمركز الالكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر التابع للوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)، والذي تم إطلاقه خلال المؤتمر الإقليمي الثاني للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، في نهاية عام 2006.
- تنظيم ملتقيين حول "**آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار في سوريا**"، حيث استعرضت **المؤسسة** خلالهما ابرز الخدمات التي تقدمها لدعم وتشجيع وتنمية الاستثمارات العربية البينية ومنها ضمان الاستثمار المباشر، ضمان القروض، تأمين ائتمان الصادرات، تأمين الإيجار، وضمان خطابات الاعتماد، وعقدت هذه الملتقيات في مدينتي دمشق وحلب يومي 14 و 16 مايو (أيار) 2007.
- قدمت المؤسسة عرضا تعريفيا تناولت فيه سبل تأمين الاستثمارات العربية البينية ومزايا النظام العربي لضمان الاستثمار الذي تديره، من خلال مشاركتها في **ملتقى الأعمال السوري** الذي عقد في الكويت خلال شهر يونيو (حزيران) 2007، حيث تمت دعوة عدد من المستثمرين الكويتيين بهدف تعريفهم بمستجدات مناخ الاستثمار في سوريا والفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات.
- نظمت **المؤسسة** مؤتمراً صحفياً بتاريخ 22 أكتوبر (تشرين أول) 2007، قام خلاله السيد المدير العام بالإعلان عن إطلاق "**تقرير الاستثمار الدولي** 2007" نيابة عن الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، وتقديم نبذة عن ملامح أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، والرد على استفسارات وأسئلة الصحافة والإعلام. حضر المؤتمر مندوبو عدد من الصحف المحلية والعربية ووكالات الأنباء والمحطات الفضائية، وقد وزعت المؤسسة ملفا صحفيا كاملا أعدته باللغة العربية حول أهم التطورات العالمية وحصص الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- قدمت **المؤسسة** عرضا تناولت فيه دورها الحالي والمستقبلي حول سبل تأمين الاستثمارات العربية البينية ومزايا النظام العربي لضمان الاستثمار الذي تديره، من

خلال ورقة عمل بعنوان "**دور المؤسسة في دعم التعاون الاقتصادي العربي**"، ضمن فعاليات "الملتقى الحادي عشر لمجتمع الأعمال العربي" الذي عقد في دمشق خلال الفترة 14–16 ديسمبر (كانون الأول) 2007 تحت شعار "الاستثمارات العربية تشرق في سوريا"، وقد شارك في الملتقى عدد ضخم من المستثمرين العرب للتعرف على مستجدات مناخ الاستثمار في سوريا والفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات.

3.3 المؤتمرات والندوات العامة:

شاركت **المؤسسة** خلال العام في 16 فعالية اقتصادية تنوعت بين مؤتمرات واجتماعات، نظمتها جهات دولية وعربية وإقليمية. وتأتي المشاركة في هذه الفعاليات لتحقيق العديد من الأهداف، أهمها: التعريف بالخدمات التي توفرها المؤسسة وتسويقها، توثيق العلاقات مع الهيئات العربية والدولية، تعزيز أوجه التعاون الفني المتبادل، مناقشة قضايا صناعة الضمان والاطلاع على مستجداتها في مجال تمويل التجارة العربية البينية، وتبادل الخبرات والمعلومات، وكذلك بحث قضايا وآفاق الاستثمار العربي البيني والترويج للفرص الاستثمارية في المنطقة.

4.3 التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية:

نظمت **المؤسسة** بالتعاون مع:

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي (ميجا)، وغرفة تجارة وصناعة الكويت ندوة تعريفية حول "**آلية ضمان الاستثمار خارج الحدود**"، عقدت بدولة الكويت خلال شهر فبراير (شباط) 2007.
- الشركة العربية للاستثمار والوحدة المصرفية الخارجية بمملكة البحرين، اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة تجارة دمشق، غرفة تجارة حلب والمصرف التجاري، ملتقى "**آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار**" في سوريا خلال الفترة 14 – 16 مايو (أيار) 2007.
- الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والجمعية المهنية للبنوك التونسية ملتقى "**آليات التعاون بين هيئات الضمان العربية والبنوك والمؤسسات المالية والتصديرية المغاربية**"، وذلك في مدينة تونس خلال شهر يونيو (حزيران) 2007.

وشاركت **المؤسسة** في:

- "الملتقى الخامس لهيئات الضمان في الدول الأعضاء بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" الذي عقد في مدينة جدة خلال الفترة 30–31 يناير (كانون الثاني) 2007.
- "ملتقى نادي براغ لهيئات الضمان في الدول أعضاء النادي" خلال شهر يونيو (حزيران) 2007، المنعقد في مدينة بلغراد، بهدف زيادة سبل التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات

مع الدول الأعضاء وخاصة المتعلقة منها بالجانب الفني في عمليات الاكتتاب وتقديم الحلول وخدمات التأمين والضمان الجديدة.

ونظمت **المؤسسة** منفردة:

- "الملتقى الحادي عشر لهيئات الضمان العربية" في دولة الكويت يومي 4 و 5 ديسمبر (كانون الأول) 2007، بمشاركة **هيئات الضمان العربية أعضاء الملتقى بالإضافة إلى عدد من المؤسسات والمصارف الدولية منها "شركة الكوفاس وعدد من شركات المعلومات الاجنبية وشركات التخصيم العربية"**. وقد تركزت أهم فعاليات الملتقى حول موضوع "المعلومات التجارية" كأحد أهم ركائز صناعة الضمان، وموضوع "التخصيم" Factoring كآلية من آليات تمويل الصادرات، إضافة إلى مناقشة التصور المعروض من قبل المؤسسة بشان مشروع النظام الأساسي لاتحاد هيئات الضمان العربية ومخطط الموقع الشبكي المقترح للاتحاد.

5.3 تطوير الموارد البشرية:

واصلت **المؤسسة** برنامجها لتطوير المهارات الفنية المتخصصة لمواردها البشرية بهدف رفع مستوى أدائها وتأهيلها لمواكبة المستجدات المتسارعة، حيث أوفدت المؤسسة، خلال العام 2007، (5) من العاملين لديها للمشاركة في:

- دورة متخصصة في التحليل المالي بعنوان "**محلل تقييم معتمد للشركات**" نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية خلال الفترة من 27 يناير (كانون الثاني) إلى 4 فبراير (شباط) 2007، حضرها موظف من إدارة العمليات.
- دورة متخصصة في "**تنمية وصقل الملكات القانونية**" نظمها مركز المورد للتدريب القانوني والإداري في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 22–26 ابريل (نيسان) 2007، حضرها موظف من الإدارة القانونية.
- مؤتمر دولي بعنوان "**التحكيم في منازعات التجارة والاستثمار – دور التحكيم في تشجيع الإستثمار وتدعيم العلاقات التجارية الدولية**"، عقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 6–7 مايو (أيار) 2007، حضره موظف من الإدارة القانونية.
- دورة بعنوان "**Beam Global Fixed Income Seminar**"، عقدت في ألمانيا خلال الفترة 24–30 يونيو (حزيران) 2007، حضرها موظف من إدارة الإستثمار المالي.
- دورة تدريبية بعنوان (**IFRS Update Training**) نظمتها شركة (KPMG) في الكويت خلال الفترة 5–6 ديسمبر (كانون الأول) 2007، حضرها رئيس وحدة التدقيق الداخلي.

6.3 تقنية المعلومات:

في إطار خطة **المؤسسة** الرامية إلى تحديث وتطوير البنية التحتية المعلوماتية، شهد العام إنجاز المهام التالية في مجال:

1.6.3 الأنظمة والتطوير:

- الانتهاء من تطوير نظام الرواتب والأجور (Payroll) باستخدام أدوات وقواعد بيانات أوراكل، ودخول النظام حيز التطبيق في 15 مارس (آذار) 2007، عقب تجربته بنجاح واعتماده من الإدارة العليا.

- إتمام عملية تطوير نظامي إدارة الموارد البشرية (eHR)، والخدمات الذاتية (eSelf-Services) باستخدام قواعد بيانات أوراكل، كما تم أيضا الانتهاء من مرحلة الاختبار التجريبي لكلا النظامين، وجاري تقييم استخدامهما من واقع التطبيق العملي لدى قسم شؤون العاملين والخدمات الإدارية.

- جاري العمل على ربط نظامي إدارة الموارد البشرية (eHR) والمحاسبة الوسيط (CSH) بحيث تصب العمليات ذات الأثر المحاسبي بنظام الموارد البشرية تلقائيا بنظام المحاسبة، مما يؤدي إلى اختصار الجهد والوقت، إضافة إلى تقليل احتمالات وقوع الأخطاء.

- انجاز جميع مراحل تطوير نظام متابعة القضايا بالإدارة القانونية (CMS) باستخدام قواعد بيانات أوراكل، وجاري الاختبار التجريبي للنظام.

- استمرار إضافة وإدخال المتطلبات الجديدة والتعديلات المطلوبة التي من شأنها إضفاء المزيد من الكفاءة والفعالية لمستوى أداء نظامي المحاسبة الوسيط (CSH) وإدارة المحافظ (PMS).

- متابعة تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بتطبيق الأنظمة التي سبق تطويرها؛ نظام الاستثمار (PMS)، نظام المحاسبة (CSH)، نظام الرواتب والأجور (Payroll) ونظام التامين الصحي (eHealth).

2.6.3 البنية التحتية:

- إدخال خدمة الفاكس الالكتروني لقسم شؤون العاملين والخدمات الإدارية وقسم البحوث والدراسات، بما يختصر الوقت ويوفر التكلفة، وجاري العمل على توفيرها لباقي الإدارات والأقسام بالمؤسسة.

- توفير وتركيب جهاز احتياطي (Standby) لضمان استمرارية خدمة الفاكس الالكتروني في المؤسسة (Fax Server).

- استمرار إمكانية استخدام العاملين بالمؤسسة خدمة الدخول على البريد الالكتروني للمؤسسة من خارج المقر.

- الانتهاء من تنقيح عملية النسخ الاحتياطي بمضاعفة الفترة التي يحتفظ خلالها بالبيانات والوثائق بما يسمح بإمكانية استرجاعها خلال 30 يوما عوضا عن أسبوعين، إضافة إلى النسخ الشهرية التي يحتفظ بها دوريا خارج دولة المقر تحسبا لأية ظروف طارئة.

- الاستعانة ببرنامج (Acronis) لأغراض عمل صور آنية لخوادم الشبكة والأجهزة الشخصية بهدف الاستخدام حال الحاجة لبناء أي من خوادم الشبكة وتوفير الوقت عند بناء أجهزة الحواسيب الشخصية.
- استمرار عملية الاسترجاع التجريبي من أشرطة النسخ الاحتياطي بصورة دورية.
- جاري تجربة واختبار نظام التشغيل الجديد من مايكروسوفت (VISTA) للوقوف على مدى ملاءمته لبيئة العمل بالمؤسسة.
- إنجاز عملية الفحص الدوري لكافة أجهزة الحاسوب بالمؤسسة وتحديث جميع خوادم الشبكة والتأكد من تنصيب أحدث إصدارات برامج الحماية والتشغيل.
- تزويد إدارات المؤسسة بأحدث أجهزة الحاسوب بدلا من الأجهزة المتقادمة.

3.6.3 موقع المؤسسة الشبكي:

- تم الانتهاء من تطوير كامل للموقع الشبكي الجديد للمؤسسة ومراجعة وتدقيق محتوياته من نصوص ومعلومات من الناحية الفنية واللغوية، وإطلاقه بتاريخ 15 يناير (كانون الثاني) 2008 ليحل محل الموقع الشبكي القديم. وللموقع الجديد عدة وظائف، فهو يعمل كأداة تعريفية بتقديمه نبذة محدثة ووافية عن المؤسسة بدءا من نشأتها وأغراضها وهيكلها التنظيمي ومرورا بخدماتها التأمينية وأنواع عقودها وانتهاءً بأنشطتها المكملة. كما يعمل كأداة تسويق لمنتجات وخدمات المؤسسة باحتوائه على شرح واضح ومفصل عنها. كما يعمل كاداة لنشر المعلومات والوعي الاستثماري لاحتوائه على معلومات وروابط قيمة ومطبوعات المؤسسة المتخصصة التي يمكن تنزيلها بسهولة للاستفادة منها، إضافة إلى كونه بمثابة مكتبة افتراضية. ويتميز أيضا بسهولة التصفح وسرعة الحصول على المعلومة نظرا لاستخدامه محرك بحث متقدم. كما يمثل قناة اتصال متاحة على مدار الساعة، للتواصل مع الجهات المختلفة التي تتعامل مع المؤسسة، باحتوائه على صفحات آمنة توفر الخصوصية وتمكن عملاء المؤسسة من الاطلاع على بياناتهم الخاصة. كما يمكن لزائر الموقع إرسال استفساراته بسهولة أو الاشتراك الكترونياً للحصول على مطبوعات المؤسسة. وأخيرا يقوم الموقع بنشر أخبار المؤسسة المتعلقة بأحدث الانجازات والتطورات، علاوة على الفعاليات التي تنظمها أو تشارك بها.

4.6.3 الدعم الفني والتدريب:

- تتوالى الزيارات المتبادلة مع المؤسسات المالية ذات الصلة بغرض تبادل الخبرات والمعرفة وإيجاد حلول لمشكلات التقنية المشتركة.
- استمرار العمل على إدخال وفهرسة كافة أنواع الوثائق بالمؤسسة إلى نظام الأرشيف الإلكتروني (File Net).
- تقديم الدعم الفني لموظفي المؤسسة من خلال تنظيم دورة تدريبية على نظام المحاسبة (CSH) وأخرى على نظام الرواتب والأجور (Payroll).
- تقديم الدعم الفني لموظفي المؤسسة فيما يتعلق بالأجهزة وبرامج الحاسوب.

7.3 النشاط الإعلامي:

- أصدرت المؤسسة بيانين صحفيين خلال فترة التقرير، تناول الأول "إطلاق تقرير الاستثمار العالمي 2007" خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته المؤسسة بهذه المناسبة، في حين غطى الثاني، "فعاليات الملتقى الحادي عشر لهيئات الضمان العربية" الذي نظمته المؤسسة في نهاية العام.
- تم رصد نحو (70) خبرا عن **المؤسسة**، خلال الفترة، في عدد من الصحف وقنوات التلفاز المحلية والفضائية والإقليمية.

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2007 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 111,767,777 دينارا كويتيا (408,657,320 دولارا أمريكيا) مقابل 103,686,396 دينارا كويتيا (379,109,309 دولارا أمريكيا) في عام 2006 كما يظهره الشكل التالي:-

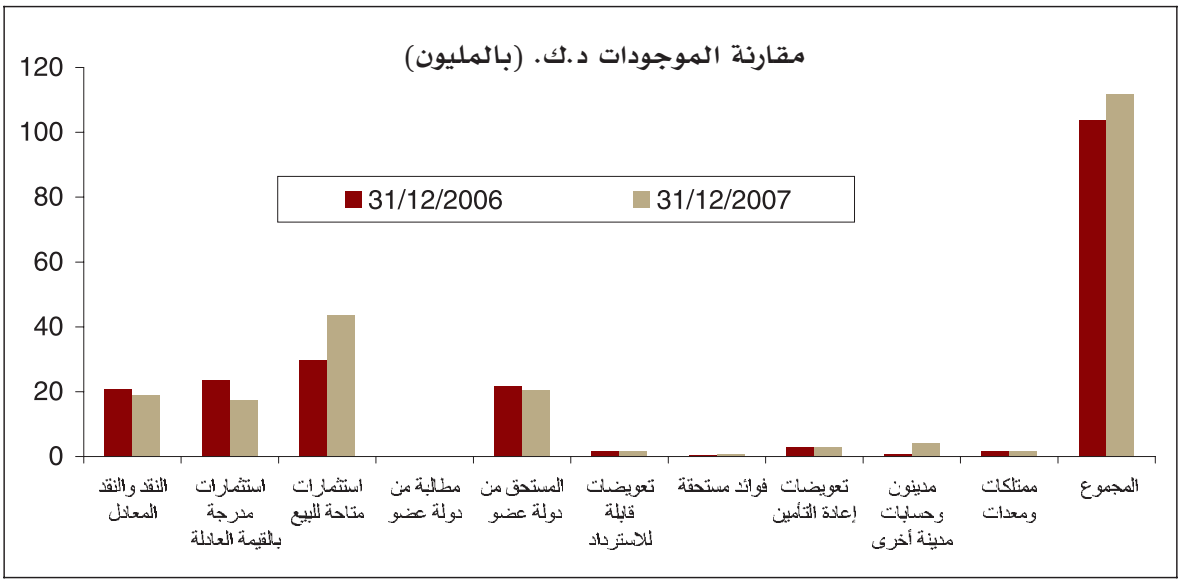

ويلاحظ ارتفاع الموجـــودات النقديـــة في عام 2007 والتي زادت بمقدار 5,811,542 دينارا كويتيا(21,248,782 دولارا أمريكيا) عن عام 2006، وهي تتكون من النقد والنقد المعادل ومحافظ مالية وصناديق استثمارية وسندات ومساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية، ويظهر الشكل التالي توزيع نسب الموجودات النقدية في 2007.

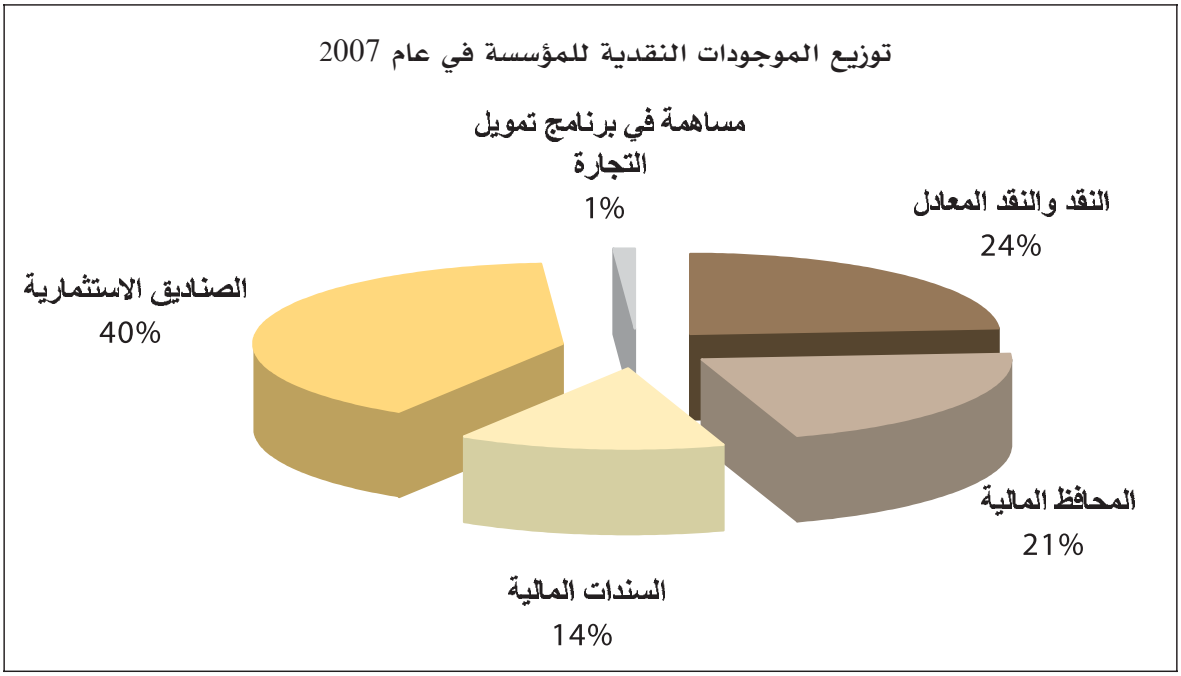

كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 101,919,438 دينارا كويتيا (372,648,768 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2007 مقابل 93,763,351 دينارا كويتيا (342,827,609 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2006.

حيث ارتفع رأس المال المدفوع في 31 ديسمبر 2007 إلى 54,006,827 دينارا كويتيا (197,465,547 دولارا أمريكيا) مقارنة بما كان عليه في 31 ديسمبر 2006 وهو 47,977,827 دينارا كويتيا (175,421,671 دولارا أمريكيا)، حيث زاد بمقدار 6,029,000 دينارا كويتيا وهو ما يمثل باقي القسط الرابع المستحق عن عام 2006 من مساهمتي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا في زيادة رأسمال المؤسسة والقسط الخامس من مساهمتي صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2007.

وارتفع الاحتياطي العام في 31 ديسمبر 2007 إلى 47,099,291 دينارا كويتيا (172,209,473 دولارا أمريكيا) مقارنة مع 43,295,588 دينارا كويتيا (158,301,967 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2006.

في حين بلغت التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة 813,320 دينارا كويتيا (2,973,748 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2007 بالنسبة لاستثمارات المؤسسة في الصناديق الاستثمارية والسندات.

وأما فيما يتعلق بالإيرادات الإجمالية في 31 ديسمبر2007، والتي تتضمن إيرادات الاستثمار النقدية، وإيرادات المحافظ المالية، ونتائج الضمان وفروقات العملة وإيرادات أخرى، فقد بلغت 6,473,317 دينارا كويتيا (23,668,435 دولارا أمريكيا) مقابل 5,782,381 دينارا كويتيا (21,142,161 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2006، أي بارتفاع قدره 690,936 دينارا كويتيا، وحققت المؤسسة في 31 ديسمبر 2007 صافي ربح بلغ 4,176,060 دينارا كويتيا (15,268,958 دولارا أمريكيا) قبل خصم دعم احتياجات الشعب الفلسطيني بموجب قرار مجلس المساهمين، مقابل 3,723,571 دينارا كويتيا (13,614,519 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2006.

وفيما يتعلق بالمصروفات الإجمالية كما في 31 ديسمبر 2007 فقد بلغت 2,297,257 دينارا كويتيا (8,399,477 دولارا أمريكيا)، مقابل 2,058,810 دينارا كويتيا (7,527,642 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2006 بارتفاع قدره 238,447 دينارا كويتيا (871,835 دولارا أمريكيا)، ويرجع ذلك بصفة أساسية لزيادة مصاريف الإيجار والصيانة، لزيادة المساحة المقررة للمؤسسة في مبنى المقر بمقدار 1,285 مترا مربعا، وبسبب دفع بعض المصاريف الطارئة، وزيادة مصاريف مكافأة نهاية الخدمة بسبب الترقيات وزيادة الرواتب، والعلاوات الدورية السنوية الخاصة بالموظفين، وتعيين عدد من الموظفين الجدد.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
31 ديسمبر 2007

كي بي أم جي صافي المطوع وشركاه
برج راكان، الدور 18
شارع فهد السالم
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت

تلفون : + 965 247 5090
فاكس : + 965 249 2704

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الإستثمار المحترمين
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة
دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل

التقرير على البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار ("المؤسسة")، والتي تتضمن الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2007 وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى. تم تدقيق البيانات المالية للمؤسسة قبل التعديل كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006 من قبل مكتب تدقيق آخر الذي أصدر تقريره في 8 مارس 2007 بدون تحفظ على هذه البيانات.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن تلك المسئولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظام رقابة داخلي مناسب للإعداد والعرض العادل لبيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة وفقا للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي على تلك البيانات المالية بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. وتتطلب منا تلك المعايير الالتزام بمتطلبات أخلاقية مناسبة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

تتضمن أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقديرنا، بما فيه تقدير مخاطر وجود أخطاء في البيانات المالية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ. عند القيام بتلك التقديرات للخطر، نأخذ في الإعتبار الرقابة الداخلية الخاصة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية للمؤسسة، وذلك من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة للظروف، وليس لغرض إبداء الرأى على مدى كفاءة الرقابة الداخلية للمؤسسة. يتضمن التدقيق أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أجريت بمعرفة الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التى حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

كي بي أم جي صافي المطوع وشركاه ، مراقبي حسابات بالكويت ،
والمنضم للأعضاء المستقلين لـ كي بي أم جي العالمية ، اتحاد سويسري

الرأي

برأينا، إن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2007، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التقرير على الأمور الأخرى

برأينا أيضا أن المؤسسة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 متفقة مع السجلات المحاسبية.

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في: 28 فبراير 2008

الميزانية العمومية

كما في 31 ديسمبر 2007

	إيضاح	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي (معدل)
الموجودات			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	5	19,088,166	20,765,195
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	6	17,392,836	23,559,511
استثمارات متاحة للبيع	7	43,179,209	29,523,963
استثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	8	365,731	365,731
المستحق من دولة عضو	9	20,507,930	21,718,160
تعويضات قابلة للاسترداد	10	1,773,681	1,762,433
فوائد مستحقة	11	761,280	460,376
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	12	2,787,709	2,787,709
مدينون وموجودات أخرى	13	4,133,409	897,844
مطالبة من دولة عضو	14	18,968	18,968
ممتلكات ومعدات	15	1,758,858	1,826,506
إجمالي الموجودات		111,767,777	103,686,396
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
دائنون ومطلوبات أخرى	16	541,411	942,870
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	17	2,124,109	2,153,015
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	12	5,568,851	5,568,851
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة	18	1,613,968	1,258,309
إجمالي المطلوبات		9,848,339	9,923,045
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	19	54,006,827	47,977,827
احتياطي عام	19	47,099,291	43,295,588
إحتياطي التغير في القيمة العادلة		813,320	2,489,936
إجمالي حقوق الأعضاء		101,919,438	93,763,351
إجمالي المطلوبات وحقوق الأعضاء		111,767,777	103,686,396

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيـــان الدخـــل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007

	إيضاح	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي
الإيرادات			
إجمالي أقساط الضمان		1,049,945	661,163
أقساط ضمان محولة إلى معيدي تأمين		(53,889)	(47,969)
صافي أقساط الضمان المكتسبة خلال السنة		996,056	613,194
مصروفات وعمولات أخرى		(18,141)	(77,699)
صافي نتائج الضمان		977,915	535,495
إيرادات عمولات		563,994	456,567
		1,541,909	992,062
فوائد بنكية		1,260,220	316,152
فوائد سندات		694,637	323,304
إيرادات استثمارات	20	2,991,154	4,855,425
خسارة فروق عملات أجنبية		(21,767)	(711,380)
إيرادات أخرى		7,164	6,818
صافي الإيرادات التشغيلية		6,473,317	5,782,381
المصروفات			
الباب الأول - رواتب وأجور ومكافآت		1,399,526	1,214,798
الباب الثاني - مصروفات عمومية وإدارية		744,883	701,343
الباب الثالث - مصروفات رأسمالية		87,300	52,837
الباب الرابع - مخصصات وأخرى		65,548	89,832
إجمالي المصروفات		2,297,257	2,058,810
صافي ربح السنة		4,176,060	3,723,571

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الأعضاء

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007

	رأس المال المدفوع دينار كويتي	إحتياطي عام دينار كويتي (معدل)	إحتياطي التغير في القيمة العادلة دينار كويتي	أرباح مرحلة دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي (معدل)
الرصيد في 1 يناير 2006	42,073,827	41,575,051	3,328,241	-	86,977,119
التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006					
استثمارات متاحة للبيع:					
التغيرات في القيم العادلة لإستثمارات متاحة للبيع	-	-	1,783,687	-	1,783,687
المحول للأرباح والخسائر نتيجة البيع	-	-	(2,621,992)	-	(2,621,992)
إجمالي الخسارة المدرجة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	(838,305)	-	(838,305)
صافي ربح السنة	-	-	-	3,723,571	3,723,571
إجمالي الإيرادات والمصروفات المعترف بها للسنة	-	-	**(838,305)**	**3,723,571**	**2,885,266**
الزيادة في رأس المال خلال السنة	5,904,000	-	-	-	5,904,000
المحول إلى الاحتياطي العام	-	3,723,571	-	(3,723,571)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2006 كما تم إصداره سابقاً	**47,977,827**	**45,298,622**	**2,489,936**	-	**95,766,385**
أثر تعديلات سنوات سابقة (إيضاح 29)	-	(2,003,034)	–	-	(2,003,034)
الرصيد المعدل في 31 ديسمبر 2006	**47,977,827**	**43,295,588**	**2,489,936**	-	**93,763,351**
التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007					
استثمارات متاحة للبيع:					
التغيرات في القيم العادلة لإستثمارات متاحة للبيع	-	-	335,783	-	335,783
المحول للأرباح والخسائر نتيجة البيع	-	-	(2,012,399)	-	(2,012,399)
إجمالي الخسارة المدرجة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	(1,676,616)	-	(1,676,616)
صافي ربح السنة	-	-	-	4,176,060	4,176,060
إجمالي الإيرادات والمصروفات المعترف بها للسنة	-	-	(1,676,616)	4,176,060	2,499,444
الزيادة في رأس المال خلال السنة	6,029,000	-	-	-	6,029,000
مساهمة لدعم إحتياجات الشعب الفلسطيني (إيضاح 21)	-	-	-	(372,357)	(372,357)
المحول إلى الاحتياطي العام	-	3,803,703	-	(3,803,703)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2007	**54,006,827**	**47,099,291**	**813,320**	-	**101,919,438**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

بيـان التدفقـات النقديـة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007

	إيضاح	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
صافي ربح السنة		4,176,060	3,723,571
تسويات:			
استهلاك		67,648	52,863
إيرادات استثمارات		(2,991,154)	(4,855,425)
إيرادات فوائد		(1,954,857)	(639,456)
أعباء إيجار تمويلي		150,711	108,341
		(551,592)	(1,610,106)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		6,523,828	1,063,836
المستحق من دولة عضو		1,210,230	13,669,452
تعويضات قابلة للاسترداد		(11,248)	(1,362,006)
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين		-	1,673,628
مدينون وفوائد مستحقة وموجودات أخرى		(3,536,469)	(355,777)
دائنون ومطلوبات أخرى		(401,459)	414,567
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين		-	(2,056,229)
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة		355,659	(15,917)
النقد الناتج من العمليات		3,588,949	11,421,448
توزيعات أرباح مستلمة		213,255	257,235
فوائد مستلمة		1,954,857	639,456
المدفوع لدعم إحتياجات الشعب الفلسطيني	21	(247,357)	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		5,509,704	12,318,139
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
شراء استثمارات متاحة للبيع		(33,470,040)	(17,823,317)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		20,558,924	19,685,728
ودائع لأجل		(10,000,000)	-
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**(22,911,116)**	**1,862,411**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
المدفوع من التزامات عقد إيجار تمويلي		(179,617)	(127,550)
المحصل من سداد رأس المال المدفوع		5,904,000	5,904,000
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		**5,724,383**	**5,776,450**
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد في الصندوق ولدى البنوك		(11,677,029)	19,957,000
النقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة		20,765,195	808,195
النقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة	5	9,088,166	20,765,195

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007

1. نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ("المؤسسة") هي مؤسسة إقليمية عربية ذات شخصية قانونية مستقلة، وقد تأسست وفقاً للاتفاقية بين الأقطار العربية الأعضاء في إبريل 1974، وأهم أغراضها هو توفير الضمان للاستثمارات بين الأقطار العربية ضد المخاطر غير التجارية وضمان الائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة ضد الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها. تعمل المؤسسة أيضاً على تعزيز الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المساهمة.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو ص. ب. 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة في 28 فبراير 2008. ويحق لأعضاء المؤسسة تعديل البيانات المالية في الاجتماع السنوي لمجلس المساهمين.

2. أسس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

ب) أسس القياس

يتم إعداد البيانات المالية على أساس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المتاحة للبيع، باستثناء تلك التي لا يمكن تقدير القيمة العادلة لها بشكل موثوق. يتم إظهار الموجودات والمطلوبات المالية والموجودات والمطلوبات غير المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة أو التكلفة التاريخية.

جـ) عملة العرض والتعامل

تظهر البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التعامل للمؤسسة. تم عرض كافة المبالغ في الإيضاحات بالدينار الكويتي، ما لم يذكر غير ذلك.

د) إستخدام الأحكام والتقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بأحكام وتقديرات وافتراضات، والتي قد تؤثر على تطبيق السياسات والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. و قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقدير وأي فترات مقبلة قد تتأثر.

تحديدا، تم الشرح في إيضاح 4 حول التقديرات غير المؤكدة والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الإعتراف بها في البيانات المالية.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية أدناه بثبات من قبل المؤسسة ولجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية، باستثناء التغييرات الناتجة عن التعديلات التي تمت على المعايير الدولية للتقارير المالية .فيما يلي بيان بالتغيرات في السياسات المحاسبية للمؤسسة وأثرها على البيانات المالية:

لقد قامت المؤسسة بتطبيق جميع التعديلات المطبقة على المعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ بدءاً من 1 يناير 2007.

عند إعداد هذه البيانات المالية، قامت المؤسسة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات والتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية: إفصاحات رأس المال اللذان يسريان على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2007 أو بعد ذلك. لقد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 والتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على نوعية وكمية الإيضاحات المذكورة في هذه البيانات المالية بينما لم يكن لهما أثر على الأرباح المدرجة أو المركز المالي للمؤسسة. وفقاً للمتطلبات الإنتقالية للمعايير، قدمت المؤسسة بيانات مقارنة كاملة.

أ) الإستثمارات

يتم تصنيف الأداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان الغرض من الإحتفاظ بها هو المتاجرة أو إذا كان قد تم تصنيفها كذلك عند الإعتراف المبدئي. يتم تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا قامت المؤسسة بإدارة تلك الاستثمارات واتخاذ قرارات الشراء والبيع على أساس قيمتها العادلة.

يتم قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مبدئيا بالقيمة العادلة. يتم تحميل تكاليف المعاملة الخاصة بالأدوات المالية من خلال الأرباح أو الخسائر كمصروفات عند تكبدها .لاحقا للاعتراف المبدئي، يتم إثبات جميع الأدوات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم تصنيف الاستثمارات التي لا يتم الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق أو الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كاستثمارات متاحة للبيع، ويتم إثباتها بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة مباشرة في حقوق الأعضاء باستثناء خسائر الانخفاض في القيمة وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية في حالة البنود النقدية .يتم إدراج المساهمات في الأوراق المالية غير المسعرة والسندات ذات الدخل غير الثابت المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق منها بالتكلفة ناقصاً الإنخفاض في القيمة (إيضاح 3 (و)). عند استبعاد تلك الاستثمارات بالبيع، فإن الأرباح والخسائر المتراكمة التي قد تم إثباتها سابقا مباشرة في حقوق الأعضاء يتم إثباتها في بيان الدخل .بالنسبة للاستثمارات التي تحمل فائدة، يتم إدراج الفائدة المحتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ضمن الأرباح والخسائر.

تتمثل القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المتاحة للبيع في سعر السوق المعلن بتاريخ الميزانية العمومية.

يتم إثبات أو استبعاد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو الاستثمارات المتاحة للبيع بتاريخ المتاجرة ويعني به التاريخ الذي تتعهد فيه المؤسسة بشراء أو بيع الاستثمارات.

ب) تعويضات قابلة للاسترداد

تقوم المؤسسة وفقاً للاتفاقية باسترداد التعويضات المتكبدة والمدفوعة من قبلها تعويضاً للأفراد والهيئات المؤمن لهم ضد المخاطر غير التجارية من الأقطار المساهمة المعنية. إن التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية هي مسئولية المستورد وتخضع لترتيبات إعادة التأمين. بالتالي فإن التعويضات الممكن استردادها تدرج بالتكلفة المطفأة ناقصاً أية خسائر لانخفاض القيمة (إيضاح 3 (و)).

جـ) المدينون

يتم إدارج المدينون بالتكلفة المطفأة ناقصاً أية خسائر لانخفاض القيمة (إيضاح 3 (و)).

د) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة (إيضاح 3 (و)). يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

سيارات	5 سنوات
أثاث ومعدات	سنة واحدة
مباني	40 سنة

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد أن طريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

هـ) النقد والنقد المعادل

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية، يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد والأرصدة قصيرة الأجل لدى البنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع.

و) الإنخفاض في القيمة

الموجودات المالية

يتم مراجعة الموجودات المالية بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أي إنخفاض في القيمة. يتم إعتبار أن قيمة الأصل قد إنخفضت إذا أعطي الدليل الموضوعي مؤشراً أن حدثاً أو عدة أحداث قد أدت إلى أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لهذا الأصل. يتم إدراج جميع خسائر إنخفاض القيمة في بيان الدخل.

إستثمارات متاحة للبيع
إن القيمة القابلة للاسترداد للاستثمارات المتاحة للبيع هي قيمتها العادلة.

بالنسبة للانخفاض المثبت سابقا في حقوق الأعضاء، يتم تحويل الانخفاض إلى بيان الدخل واعتباره جزءاً من خسائر الانخفاض في القيمة. أما بالنسبة للزيادة في القيمة العادلة المثبتة سابقاً في حقوق الأعضاء، يتم عكس الزيادة في القيمة العادلة المدرجة ضمن حقوق الأعضاء إلى الحد الذي انخفضت إليه قيمة الأصل. يتم إدراج أية خسائر إضافية للانخفاض في القيمة في بيان الدخل.

وفيما لو انخفض مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة لأداة الدين في الفترة اللاحقة وأمكن ربط الانخفاض بحدث يقع بعد الاعتراف بالانخفاض في القيمة، يتم تعديل الانخفاض في بيان الدخل.

لا يتم عكس خسائر الانخفاض في قيمة أداة حقوق الملكية في بيان الدخل.

مدينون
يتم تكوين مخصص محدد للانخفاض في القيمة إذا كان هناك دليل موضوعي على عدم قدرة المؤسسة على تحصيل جميع الديون المستحقة. إن قيمة المخصص تحدد بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة القابلة للاسترداد. يتم تحديد القيمة القابلة

للاسترداد على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل. لا يتم خصم الأرصدة قصيرة الأجل.

يتم عكس الإنخفاض فى القيمة في بيان الدخل إذا أمكن ربط الزيادة اللاحقة للقيمة القابلة للإسترداد بشكل إيجابي بحدث تم بعد الإعتراف بالإنخفاض فى القيمة.

الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير المالية لدى المؤسسة بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل على إنخفاض القيمة، فإذا وجد هذا الدليل يتم تقدير القيمة المستردة للأصل.

إن القيمة المستردة للأصل أو للوحدة النقدية التابع لها هي قيمته التشغيلية وقيمته العادلة أيهما أعلى ناقصا تكاليف البيع. عند تقدير القيمة التشغيلية، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل .لأغراض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات في أصغر وحدة تنتج تدفقات نقدية مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية للموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى نتيجة للاستخدام المستمر ("الوحدة المنتجة للنقد").

يتم إثبات خسائر الإنخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة النقدية التابع لها عن قيمته المتوقع إستردادها. يتم إدراج خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل.

يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان سيتم التوصل إليها لو لم يتم احتساب خسائر الانخفاض في القيمة.

ز) الدائنون

يدرج الدائنون بالتكلفة المطفأة.

ح) عقود الإيجار التمويلي

يتم تصنيف عقود الايجار التي تفترض المؤسسة إمتلاك كافة المخاطر والمنافع من ملكيتها كإيجار تمويلي.

إن الموجودات المستأجرة بموجب عقد إيجار تمويلي يتم رسملتها في الميزانية العمومية واستهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية، كما يتم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في الميزانية العمومية لقاء الالتزامات الإيجارية بموجب عقد التأجير التمويلي. وتحمل

الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الإيرادات والمصروفات على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الالتزام المتبقي.

ط) عقود إعادة التأمين

إن عقود إعادة التأمين هي عقود تقوم المؤسسة بإبرامها مع شركات إعادة التأمين، ويتم بموجبها تعويض المؤسسة عن خسائر عقود التأمين الصادرة.

يتم إثبات المنافع التي تحصل عليها المؤسسة بموجب عقود إعادة التأمين كموجودات إعادة التأمين. وتتكون تلك الموجودات من مطالبات إعادة تأمين مدينة ومن نصيب معيد التأمين من المطالبات القائمة التي تعتمد على المطالبات المتوقعة والمنافع الناشئة بموجب عقود إعادة التأمين المرتبطة بها. ويتم التحقق من المبالغ المستردة من شركات إعادة التأمين أو المستحقة لهم بثبات مع المبالغ المتعلقة بعقود التأمين ووفقا لبنود كل عقد إعادة تأمين. إن مطلوبات إعادة التأمين هي الأقساط الدائنة لعقود إعادة التأمين بشكل أساسي ويتم إدراجها كمصروف عند استحقاقها.

تقوم المؤسسة من خلال النشاط العادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات إعادة التأمين. إن عقود إعادة التأمين لا تعفي المؤسسة من التزاماتها نحو حاملي الوثائق؛ وبالتالي، فإن عدم وفاء شركات إعادة التأمين بالتزاماتهم يمكن أن يتسبب في خسائر للمؤسسة. ويتم تقدير المبالغ المتوقع استردادها من شركات إعادة التأمين بصورة ثابتة وفقاً للالتزام بالتعويضات المتعلق بها.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للأرصدة المدينة لعقود إعادة التأمين بشكل دوري لتحديد أي انخفاض في القيمة (إيضاح 3 (و)).

ي) مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الآخرين على أساس رواتبهم وفترات الخدمة المتراكمة لكل منهم أو بناءً على شروط التعاقد للموظف إذا ما كانت هذه العقود توفر مزايا إضافية. كما يتم دفع مكافآت نهاية الخدمة وفقاً للمادة 31 من لائحة نظام العاملين مع مدخرات العاملين.

ك) مخصصات

يتم إثبات المخصصات بخلاف مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح 3 (و)) في الميزانية العمومية عندما يكون على المؤسسة التزامات قانونية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية

وذلك للوفاء بهذه الالتزامات. فإذا كان التأثير مادياً فإنه يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى الحد الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للالتزام.

ل) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل للمؤسسة وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل في تاريخ إعداد البيانات المالية وفقا لسعر الصرف السائد بذلك التاريخ. يتمثل ربح أو خسارة العملة الأجنبية عن البنود النقدية في الفرق بين التكلفة المطفأة بعملة التعامل في بداية السنة، بعد تعديلها بالفائدة الفعلية والدفعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية بعد تحويلها وفقا لسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم تحويل البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي أدرجت بالقيمة العادلة إلى عملة التعامل وفقا لسعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في بيان الدخل، بإستثناء الفروق الناتجة عن إعادة تحويل أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع.

م) تحقق الإيراد

تؤخذ صافي أقساط الضمان إلى الإيرادات على مدى فترة الوثائق المتعلقة بها على أساس نسبي .يتم خصم الأقساط التي تم تحويلها إلى مُعيدي التأمين من إجمالي الأقساط للوصول إلى صافي أقساط الضمان.

يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في تحصيلها.

يتم إثبات إيرادات الفوائد من السندات والودائع على أساس التوزيع الزمني.

يتم إستبعاد فوائد الحسابات المشكوك في تحصيلها والتي انقضي ميعاد تحصيلها ويتم إثباتها كإيراد عند استلامها.

يتم إثبات الإيرادات الناشئة عن إدارة الموجودات والخدمات الأخرى ذات الصلة المقدمة من قبل المؤسسة في الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم الخدمة. تقوم المؤسسة بإدراج تلك الأتعاب على أساس القسط الثابت على مدى العمر المتوقع للعقد.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات الأخرى على أساس الاستحقاق.

ن) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها بعد

يوجد عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات والتي لا تسري على السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007، ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية:

- إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 القطاعات التشغيلية يستحدث "منهج الإدارة" بالنسبة لتقارير القطاعات. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 والذي سوف يصبح تطبيقه إلزامياً بالنسبة للبيانات المالية للمؤسسة لسنة 2009 سوف يتطلب الإفصاح عن المعلومات القطاعية بناءاً على مكونات المنشأة التي تراقبها الإدارة عند إتخاذ القرارات الخاصة بأمور التشغيل.

- إن معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم 23 تكاليف الإقتراض يلغي الخيار الخاص بإثبات تكاليف الإقتراض كمصاريف ويتطلب من كل منشأة أن ترسمل تكلفة الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل وتحميلها كجزء من تكلفة هذا الأصل. إن معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم 23 والذي سوف يصبح تطبيقه إلزامياً بالنسبة للبيانات المالية للمؤسسة لسنة 2009 غير متوقع أن يكون له أي أثر على البيانات المالية.

- إن تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 11 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 معاملات أسهم الخزينة والمجموعة يتطلب أن تتم المحاسبة عن المدفوعات المبنية على أسهم، والتي تستلم من خلالها المنشأة بضائع أو خدمات مقابل أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، كمدفوعات مبنية على أسهم مسددة في شكل أسهم، بغض النظر عن كيفية إقتناء أدوات حقوق الملكية. إن تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 11 والذي سوف يصبح تطبيقه إلزامياً بالنسبة للبيانات المالية للمؤسسة لسنة 2008 بأثر رجعي غير متوقع أن يكون له أي تأثير على البيانات المالية.

- إن تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 12 ترتيبات إمتيازات الخدمات يوفر إرشادات بالنسبة لبعض أمور الإعتراف والقياس التي تظهر عند المحاسبة على ترتيبات إمتيازات الخدمات الممنوحة من الجهات الحكومية إلى جهات خاصة. إن تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 12 والذي سوف يصبح تطبيقه إلزامياً بالنسبة للبيانات المالية للمؤسسة لسنة 2008 غير متوقع أن يكون له أي أثر على البيانات المالية.

- إن تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 13 برامج ولاء العملاء يناقش الأمور المحاسبية للمنشآت التي تقوم بتشغيل أو الإشتراك في برامج ولاء العملاء. يختص هذا التفسير ببرامج ولاء العملاء التي يستطيع العميل من خلالها إسترداد أرصدة المكافآت مثل البضائع أو الخدمات المجانية أو المخفضة. إن تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 13 والذي سوف يصبح تطبيقه إلزامياً بالنسبة للبيانات المالية للمؤسسة لسنة 2009 غير متوقع أن يكون له أي أثر على البيانات المالية.

- إن تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 14 معيار المحاسبة الدولي رقم 19 حدود أصول خطط المزايا المحددة – الحد الأدنى من متطلبات التمويل وتفاعلاتها يوضح متى يتم إعتبار الإسترداد أو النقص في الإشتراكات المستقبلية بأصول المزايا المحددة كأنها متاحة كما يوفر إرشادات بالنسبة لأثر الحد الأدنى للتمويل على تلك الأصول. أيضاً يتعرض هذا التفسير للحالات التي يؤدي فيها الحد الأدنى للتمويل لظهور إلتزام. سوف يصبح تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 14 إلزامياً بالنسبة للبيانات المالية للمؤسسة لسنة 2008 بأثر رجعي. لم تقم المؤسسة بعد بتحديد الأثر المتوقع لهذا التفسير.

- إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 "عرض البيانات المالية"، والذي سوف يصبح تطبيقه إلزاميا بالنسبة للبيانات المالية للمؤسسة لسنة 2009، سوف يتطلب إفصاحات إضافية. إن التغيير الأساسي في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 هو وجوب عرض كافة التغييرات في حقوق الملكية (التي لا تخص المالك) في بيان أو بيانين (التغييرات في حقوق الملكية غير الناتجة عن أية معاملات للملاك بصفتهم كملاك). ويتم عمل ذلك من خلال بيان منفصل عن بيان الدخل الكلي أو في بيان دخل ملحق ببيان الدخل الكلي.

- إن المعيار الدولي للتقارير المالية المعدل رقم 3 إندماج الأعمال والذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعد ذلك، غير متوقع أن يكون له أي أثر على البيانات المالية.

- معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم 27 البيانات المالية المجمعة والمنفصلة. إن التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2009 أو بعد ذلك غير متوقع أن يكون لها أي أثر على البيانات المالية.

4. إستخدام الأحكام والتقديرات

المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

الالتزامات النهائية الناشئة عن مطالبات بموجب عقود التأمين

إن تقدير الالتزامات النهائية الناشئة عن المطالبات التي تتم بموجب عقود التأمين يعد أهم التقديرات المحاسبية للمؤسسة. وهناك العديد من مصادر عدم التأكد التي يجب مراعاتها عند تقدير الالتزام الذي سوف تقوم المؤسسة بدفعه في النهاية عن تلك المطالبات.

إن تقدير التكلفة النهائية لبعض المطالبات يعد عملية معقدة ولا يمكن القيام بها باستخدام الأساليب التقليدية.

ترى المؤسسة أن التزامات مطالبات التأمين في نهاية السنة ملائمة.

مخصص المدينون

يتم تقدير القيمة الممكن تحصيلها للمدينين عندما يضعف احتمال تحصيل كامل المبلغ. بالنسبة للمبالغ الفردية الهامة، يتم عمل التقدير على أساس فردي .يتم تقييم المبالغ التي لا تعتبر هامة بشكل منفصل، والتي انقضت مواعيد استحقاقها، بشكل مجمع ويتم عمل مخصص على أساس الفترة التي انقضت على استحقاقها استنادا إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

تحديد القيم العادلة

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم تداولها نادرا والتي لا يتوفر لسعرها قدر كاف من الشفافية، تكون هناك صعوبة في تحديد قيمتها العادلة ويتطلب ذلك درجات متفاوتة من الأحكام وفقا للسيولة والتركيز وعدم التأكد من عوامل السوق وإفتراضات التسعير والمخاطر الأخرى التي تؤثر على الأداة المحددة.

الأحكام المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة

تتضمن الأحكام المحاسبية الهامة التي تم إتخاذها عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة ما يلي:

تصنيف الأصل والإلتزام المالي

إن السياسات المحاسبية للمؤسسة توفر مجالاً لتصنيف الموجودات والمطلوبات في بدايتها إلى عدة أنواع في بعض الظروف .عند تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حددت المؤسسة أنها قد إستوفت شروط هذا التصنيف الموضحة في السياسة المحاسبية 3 (أ).

تتضمن إيضاحات 6 ، 7 تفاصيل تصنيف الاستثمارات بالمؤسسة.

5. نقد في الصندوق ولدى البنوك

	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	1,746,867	3,205,076
ودائع لدى بنوك	17,341,299	17,560,119
	19,088,166	20,765,195
ودائع تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع	(10,000,000)	-
	9,088,166	20,765,195

إن معدل الفائدة الفعلي على الودائع كان 6.875% (2006: 5.2%).

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر معدل الفائدة وتحليل الحساسية للموجودات في إيضاح 25.

6. إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يمثل هذا البند محافظ استثمارية مسعرة محتفظ بها لغرض المتاجرة ومدارة من قبل مدراء إستثمار متخصصين.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الإئتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في إيضاح 25.

7. إستثمارات متاحة للبيع

	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي
سندات	11,110,382	5,195,329
صناديق مدارة	32,068,827	24,328,634
	43,179,209	29,523,963

تتم إدارة كافة الاستثمارات في هذا البند من قبل مديري صناديق متخصصين.

إن القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة والتي تبلغ قيمتها الدفترية 1,641,000 دينار كويتي (2006: 1,737,840 دينار كويتي) لا يمكن تحديدها بصورة موثوقة. وعليه تم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة، حيث لا يوجد سوق نشط لهذه الاستثمارات ولا توجد مؤخراً معاملة توفر دليلاً على القيمة العادلة الحالية.

إن الاستثمارات المتاحة للبيع التي تحمل فائدة والتي تبلغ قيمتها الدفترية 11,110,382 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 5,195,329 دينار كويتي) لها معدلات فائدة تتراوح بين 4% إلى 9.7% (2006: من 4% إلى 9.7%) وتستحق في فترة من 1 إلى 23 سنة.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للاستثمارت المتاحة للبيع في إيضاح 25.

8. إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية

يمثل هذا البند ملكية بنسبة 0.25% (2006: 0.25%) في برنامج تمويل التجارة العربية، مؤسسة عربية إقليمية (أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة)، الذي تم إنشاؤه في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، وترى الإدارة عدم توفر طرق مناسبة للوصول إلى قياس موثوق للقيمة العادلة، لذا فإن الاستثمار يدرج بالتكلفة.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة ومعدلات الفائدة بالنسبة للاستثمارت المتاحة للبيع في إيضاح 25.

9. المستحق من دولة عضو

يمثل هذا البند المبلغ المستحق للمؤسسة من قبل الدولة العضو التي لم تتمكن من سداد التزاماتها الرئيسية عند استحقاقها نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها.

بموجب الاتفاقية المؤرخة في 15 ديسمبر 2005 قامت الدولة العضو بإعادة جدولة الدين على خمس أقساط سنوية تبدأ في 31 ديسمبر 2006 بمعدل فائدة 2% سنوياً. بالإضافة إلى دفعة مقدمة تبلغ 46 مليون دولار أمريكي تم استلامها خلال 2006.

فيما يلي بيان بالحركة خلال السنة لمديونية الدولة العضو:

	2007 دولار أمريكي	2006 دولار أمريكي
رصيد افتتاحي	74,983,290	120,983,290
المدفوع خلال السنة	-	(46,000,000)
الإجمالي كما في 31 ديسمبر	74,983,290	74,983,290
المعادل بالدينار الكويتي	20,507,930	21,718,160

تم إستحقاق أول قسطين في 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2007، ولكن لم يتم استلامهما بعد. وقد قامت إدارة المؤسسة خلال السنة بمطالبة الدولة العضو بالسداد وفقاً لما تم الإتفاق عليه. لم يتم سداد أي من تلك المستحقات حتى تاريخ إعداد البيانات المالية، وترى إدارة المؤسسة أن المبلغ المستحق يعتبر قابلاً للإسترداد على الرغم من أن الدولة العضو لا تزال تمر بظروف سياسية وإقتصادية صعبة. وبالتالي لم يتم أخذ مخصص في البيانات المالية المرفقة للذمة المستحقة على الدولة العضو.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للمدينين في إيضاح 25.

10. تعويضات قابلة للاسترداد

	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي (معدل)
الرصيد في بداية السنة	3,765,467	2,403,461
صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة	30,865	1,520,470
التعويضات المستردة خلال السنة	(3,283)	(136,265)
أثر التغير في فرق العملة	(16,334)	(22,199)
	3,776,715	3,765,467
مخصص الإنخفاض في القيمة	(2,003,034)	(2,003,034)
الرصيد في نهاية السنة	1,773,681	1,762,433

إن هذه المبالغ تمثل تعويضات مدفوعة إلى عدة أطراف من جنسيات عربية مقابل مخاطر تحققت في دول أعضاء. ووفقاً للاتفاقية ما بين الدول الأعضاء، يتم استرداد التعويضات المدفوعة من قبل المؤسسة من المستورد أو الدولة العضو المساهمة التي تتحقق فيها المخاطر. بالتالي، فإن الإدارة ترى أن التعويضات أعلاه سيتم استردادها بالكامل.

تتضمن التعويضات القابلة للإسترداد مطالبتين بمبلغ 1,440,235 دينار كويتي و 562,799 دينار كويتي والتي مازالت قائمة منذ 2000 و 2001 على التوالي. تتعلق تلك المطالبات بمستوردين في إثنان من الدول الأعضاء. قامت المؤسسة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لملاحقة تلك الديون وصدرت أحكام قضائية لصالح المؤسسة ومازالت الدعاوي متداولة أمام المحاكم المختصة. قامت إدارة المؤسسة بتكوين مخصص مقابل الإنخفاض في قيمة تلك المطالبات (إيضاح 29).

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للتعويضات القابلة للاسترداد في إيضاح 25.

11. فوائد مستحقة

	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	622,388	503,390
الفائدة المستحقة خلال السنة	484,159	118,998
الرصيد في نهاية السنة	1,106,547	622,388
ناقصاً: الفوائد المعلقة	(345,267)	(162,012)
	761,280	460,376

تتمثل الفوائد المعلقة في قيمة فوائد تأخير مستحقة على التعويضات القابلة للاسترداد من الأطراف الأخرى والدول الأعضاء التي لم تفي بالتزاماتها ضمن الإطار الزمني المعتاد.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للفوائد المستحقة في إيضاح 25.

12. مستحق من/ إلى شركات تأمين وإعادة تأمين

يمثل المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين حصة شركات إعادة التأمين في المطالبات المتكبدة والمدفوعة من قبل المؤسسة وفقاً لعقد إعادة التأمين المتعلق بها. يمثل المستحق لشركات التأمين وإعادة التأمين الالتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة استرداد المؤسسة للتعويضات التي دفعتها سابقاً من الدول المتعاقدة. عند التسوية مع

شركات إعادة التأمين، فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المطلوبة من هذه الشركات وتسويتها على أساس الصافي.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة لتعويضات إعادة التأمين في إيضاح 25.

13. مدينون وموجودات أخرى

	2007	2006
	دينار كويتي	دينار كويتي
إيرادات مستحقة خاصة بعقد آجل	3,020,984	-
إيرادات عمولات	561,530	458,402
مدينو موظفين	332,792	314,144
ذمم أقساط ضمان	166,587	64,662
أرصدة مدينة أخرى	51,516	60,636
	4,133,409	897,844

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للمدينين والموجودات الأخرى في إيضاح 25.

14. مطالبة من دولة عضو

تتمثل هذه المطالبة في المبالغ المستحقة من دولة عضو فيما يتعلق بحصتها غير المدفوعة في رأس المال بالإضافة إلى فوائد التأخير على المبالغ المستحقة، بناءً على قرارات مجلس المؤسسة والاتفاقيات بين المؤسسة وتلك الدولة.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للمطالبة من دولة عضو في إيضاح 25.

15. ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات بصورة أساسية في القيمة الدفترية لمقر المؤسسة الذي تم إستئجاره بموجب عقد إيجار تمويلي على الأرض المخصصة للمؤسسة في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية.

16. دائنون ومطلوبات أخرى

	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي
المستحق إلى شركات إعادة التأمين	10,014	413,696
مخصص إجازات الموظفين	161,985	124,886
مطلوبات أخرى	369,412	404,288
	541,411	942,870

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر العملة الأجنبية والسيولة بالنسبة للدائنين والمطلوبات الأخرى في إيضاح 25.

17. التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي

فيما يلي تحليل للإلتزامات بموجب عقد الإيجار التمويلي:

	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي
أقل من سنة واحدة	179,617	179,617
من سنة إلى خمس سنوات	898,085	898,085
أكثر من خمس سنوات	3,592,340	3,771,957
المستحق للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	4,670,042	4,849,659
ناقصاً: الأعباء المالية المخصصة للفترات المستقبلية	(2,545,933)	(2,696,644)
	2,124,109	2,153,015

تم إيضاح تعرض المؤسسة لمخاطر السيولة وتحليل الحساسية للموجودات والمطلوبات المالية في إيضاح 25.

18. مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة

وفقاً لبرنامج الادخار بالمؤسسة، يستحق الموظف ما يلي:

أ) استحقاق لمكافأة نهاية الخدمة بموجب اللوائح الداخلية للمؤسسة.

ب) مبلغ يتم خصمه من الموظفين بنسبة 7% من الراتب الشهري.

جـ) حصة سنوية بنسبة 5% من قبل المؤسسة، ويتم احتسابها بنسبة 5% سنوياً من مجموع (أ) و(ب) أعلاه ناقصاً المبالغ المدفوعة مقدماً للموظفين وفقاً لما يراه المدير العام بناءً على أداء الموظفين.

19. حقوق الأعضاء

أ) وفقا لاتفاقية المؤسسة يتم تجميع الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة، بعد تكوين المخصصات وفقاً للتعديل الأخير الذى أجرى على إتفاقية المؤسسة، لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال وبعد ذلك يقرر مجلس المساهمين كيفية إستخدام وتوزيع الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10% من تلك الأرباح وأن يكون التوزيع بنسبة حصة كل عضو في رأس مال المؤسسة.

ب) وفقاً لإتفاقية المؤسسة يجوز لمجلس المساهمين أن يقرر بناءاً على توصية مجلس الإدارة تحويل جزء من الإحتياطي إلى رأس المال على أن توزع الزيادة في رأس المال بين الأعضاء بنسبة حصصهم في رأس المال عند التوزيع.

فيما يلي بيان برأس مال المؤسسة وحصة كل دولة عضو وهيئات أخرى كما في 31 ديسمبر:

	المصرح به والمصدر		المدفوع	
	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي
أ) الدول الأعضاء				
المملكة الأردنية الهاشمية	525,000	525,000	525,000	525,000
دولة الإمارات العربية المتحدة	2,350,000	2,350,000	2,350,000	2,350,000
مملكة البحرين	500,000	500,000	500,000	500,000
الجمهورية التونسية	1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000
جمهورية جيبوتي	200,000	200,000	200,000	200,000
المملكة العربية السعودية	3,750,000	3,750,000	3,750,000	3,750,000
جمهورية السودان	1,217,932	1,217,932	1,217,932	1,217,932
الجمهورية العربية السورية	500,000	500,000	500,000	500,000
جمهورية الصومال الديمقراطية	58,735	58,735	58,735	58,735
الجمهورية العراقية	500,000	500,000	500,000	500,000
سلطنة عمان	750,000	750,000	750,000	750,000
دولة فلسطين	500,000	500,000	125,000	-
دولة قطر	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000
دولة الكويت	3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000
الجمهورية اللبنانية	500,000	500,000	500,000	500,000
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	2,500,000	2,500,000	2,500,000	2,500,000
جمهورية مصر العربية	1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000
المملكة المغربية	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	500,000	500,000	500,000	500,000
الجمهورية اليمنية	1,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000
	26,101,667	26,101,667	25,726,667	25,601,667
ب) هيئات مالية عربية				
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	15,202,800	15,202,800	15,202,800	12,162,240
صندوق النقد العربي	8,118,000	8,118,000	8,118,000	6,494,400
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	5,106,960	5,106,960	4,085,568	3,064,176
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	1,092,240	1,092,240	873,792	655,344
	55,621,667	55,621,667	54,006,827	47,977,827

تأجل سداد رأسمال دولة فلسطين بموجب قرار مجلس المساهمين رقم 4 لسنة 1981. وافق المساهمون على مساهمة بنسبة 25% من رأس المال المصدر بقيمة 125,000 دينار كويتي لدفع جزء من رأس المال غير المدفوع (إيضاح 21).

20. إيرادات استثمارات

	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي
أرباح محققة من إستثمارات محتفظ بها للمتاجرة	738,527	-
(خسائر)/ أرباح غير محققة من استثمارات بغرض المتاجرة	(381,374)	2,076,082
صافي أرباح إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	357,153	2,076,082
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	2,420,746	2,522,108
توزيعات أرباح من صناديق	195,399	245,213
توزيعات أرباح برنامج تمويل التجارة العربية	17,856	12,022
	2,991,154	4,855,425

21. مساهمة لدعم إحتياجات الشعب الفلسطيني

وفقا لقرار مجلس المساهمين رقم 3 تكميلي لسنة 2007، تم تحويل 10% من صافي أرباح عام 2006 بقيمة 372,357 ينار كويتي كمساهمة لدعم إحتياجات الشعب الفلسطيني. وقد قرر المساهمين أن يتم توجيه جزء من هذا المبلغ بمقدار 125,000 دينار كويتي لتسديد ما نسبته 25% من حصة دولة فلسطين في رأس مال المؤسسة البالغة 500,000 دينار كويتي، وتم سداد المبلغ المتبقي البالغ 247,357 دينار كويتي بالتنسيق مع صندوق الأقصى.

22. إرتباطات وإلتزامات محتملة

أ) كما في 31 ديسمبر 2007، بلغت جملة عقود الضمان المنفذة 83,152,991 دينار كويتي (2006: 57,362,699 دينار كويتي). كما في تاريخ الميزانية العمومية، توجد عقود ضمان معاد تأمينها ضد المخاطر التجارية وغير التجارية بمبلغ 2,068,788 دينار كويتي (2006: 2,049,352 دينار كويتي).

ب) يتضمن مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين مبلغ 1,167,195 (2006: 1,167,195 دينار كويتي) تم الحجز عليه بواسطة أحد البنوك العربية. لقد قام البنك مع أحد المصدرين العرب بتقديم مطالبة بتعويض من المؤسسة بمبلغ 1,040,000 دولار أمريكي (تعادل 284,440 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 301,226 دينار كويتي). وقد صدر الحكم لصالح المدعين زائداً فائدة بمعدل 21٪ من تاريخ استحقاق التعويض وحتى الأداء. ونتيجة لذلك، فإن البنك قد يسترد هذا التعويض من المبالغ المحجوز عليها. طعنت المؤسسة بصحة إجراءات التحكيم في هذه القضية ولا يزال الأمر مطروحاً حالياً أمام القضاء.

في رأي الإدارة وطبقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، إن جميع الالتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من مسئولية المستورد في حالة المخاطر التجارية وهي من مسئولية الدولة المساهمة المعنية في نهاية الأمر في حالة الخطر غير التجاري. وبالتالي، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالأمور التي تم بحثها أعلاه.

23. إدارة مخاطر التأمين

مخاطر التأمين

تتضمن مخاطر التأمين احتمال وقوع أية مخاطر مؤمنة، وعدم التأكد بالنسبة لقيمة المطالبة الناتجة عن تلك المخاطر. ونظراً لطبيعة عقود التأمين، فإن تلك المخاطر عشوائية وبالتالي لا يمكن توقع حدوثها. إن المخاطر الأساسية التي تواجهها المؤسسة بموجب تلك العقود هي أن المطالبات الحقيقية والفوائد المدفوعة قد تتعدى القيمة الدفترية لإلتزامات التأمين. إن الإجراء الأساسي الذي يتم إتخاذه لضبط مخاطر التأمين هو تحويل تلك المخاطر إلى أطراف أخرى عن طريق إعادة التأمين. تم إسناد عقود إعادة التأمين إلى عدد من شركات التأمين المعروفة على المستوى العالمي على أساس نسبي مع وضع بعض حدود الإحتجاز. لا تعتمد المؤسسة على جهة واحدة لإبرام عقود إعادة التأمين أو على عقد إعادة تأمين واحد.

إضافة إلى ذلك، يتم الحد من مخاطر إعادة التأمين عن طريق:

أ) تنويع عقود التأمين في محفظة المؤسسة. وبالتالي، يضعف إحتمال تعرض المؤسسة لأضرار الأحداث الفردية غير المتوقعة.

ب) الربط بين توجيهات وشروط الضمان والإحتجاز وبين تحديد سلطات الأشخاص المصرح لهم والمسئولين عن إبرام عقود التأمين وإعادة التأمين بشكل واضح. تتم مراقبة الالتزام بتلك التوجهات عن قرب من قبل إدارة العمليات. كما تتم مراقبة التطورات السوقية للدول الأعضاء عن قرب ويتم إدخال التغييرات الملائمة الضرورية لسياسة وتوجهات المؤسسة حتى تعكس أفضل الممارسات الحالية.

جـ) تتضمن كافة عقود إعادة التأمين لدى المؤسسة حدود وفقرات إلتزامات محددة من شأنها أن تمكن المؤسسة من تسوية مطالبات إعادة التأمين لديها فقط في حال استلام المدفوعات من مدينو عقود إعادة التأمين المتعاقد معهم في عقود إعادة تأمين الضمانات.

مخاطر إعادة التأمين

على الرغم أن المؤسسة لديها اتفاقيات إعادة تأمين، إلا أن ذلك لا يعفيها من التزاماتها المباشرة تجاه حاملي الوثائق وبالتالي، فإن تعرض المؤسسة لمخاطر التأمين يظل قائما بالنسبة لعقود إعادة التأمين إلى ذلك المدى الذي لا تستطيع من خلاله أي شركة إعادة تأمين الوفاء بالتزاماتها بموجب ترتيبات إعادة التأمين. تبرم المؤسسة عقود إعادة التأمين مع الأطراف التي تتميز بتصنيف ائتماني جيد فقط، وتتم مراجعة هذا التصنيف الائتماني بشكل منتظم.

إن المؤسسة تستخدم سياسة إعادة التأمين كوسيلة من وسائل توزيع المخاطر الناجمة عن عقود تأمين إئتمان الصادرات فيما يتعلق بالمخاطر التجارية. وذلك عن طريق إبرام إتفاقية إعادة التأمين بالحصص النسبية مع ثلاث من معيدي تأمين في السوق العالمية.

تحتفظ المؤسسة بنسبة 50% من العمليات فيما تسند الـ 50% المتبقية إلى معيدي تأمين وفي حالة تحقق الخطر تتحمل المؤسسة فقط 50% من الخسارة.

24. معاملات مع أطرف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في الدول الأعضاء. وفي إطار النشاط الإعتيادي وبناء على موافقة الإدارة فقد تم خلال هذه السنة إستلام أتعاب عن إدارة موجودات أمانة لصالح إحدى الدول الأعضاء بلغت قيمتها 563,994 دينار كويتي (2006: 456,567 دينار كويتي) (إيضاح 28). إن المخاطر غير التجارية الخاصة بالضمانات الممنوحة من قبل المؤسسة مضمونة من قبل الدول الأعضاء.

25. إدارة المخاطر المالية

أ) مقدمة ونظرة عامة

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية، تتعرض المؤسسة للمخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المؤسسة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف المؤسسة وسياساتها وأنشطتها نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها وكيفية إدارة المؤسسة لرأس المال. كما تم إدراج إيضاحات كمية إضافية من خلال البيانات المالية.

يتولى مجلس إدارة المؤسسة المسئولية العامة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى المؤسسة.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر بالمؤسسة بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعة. وتتم مراجعة سياسات ونظم إدارة المخاطر بشكل منتظم لتعكس التغيرات التي تحدث في ظروف السوق وفي أنشطة المؤسسة. إن المؤسسة تهدف من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة لديها نحو تعزيز بيئة رقابية منضبطة وبناءة والتي يفهم كافة الموظفون من خلالها أدوارهم ومسئولياتهم.

ويتم إجراء عمليات مراجعة دورية ومتخصصة لضوابط وإجراءات إدارة المخاطر من خلال التدقيق الداخلي، كما يتم عرض نتائج تلك المراجعات على إدارة المؤسسة.

ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للمؤسسة في حال عجز الطرف المقابل في الأداة المالية عن تسديد التزاماته التعاقدية، وتنشأ تلك المخاطر بشكل أساسي من المدينون،

وعقود إعادة التأمين والاستثمارات المتاحة للبيع. تقوم المؤسسة بتحويل جزء من المخاطر إلى شركات إعادة التأمين على أساس عقود الضمان. برأي الإدارة، إن تعرض المؤسسة لتلك المخاطر يعتبر بسيط حيث تقع المسئولية النهائية للخسائر المتكبدة لتعويض حاملي الوثائق على عاتق الأطراف الأخرى أو الدول الأعضاء.

لأغراض إدارة المخاطر، تقوم المؤسسة بتقدير وتجميع كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان (مثل مخاطر عدم التعثر الفردية، ومخاطر الدولة والقطاع).

التعرض لمخاطر الائتمان

إن أعلى تعرض لمخاطر الائتمان كما في تاريخ الميزانية العمومية يتمثل في القيمة الدفترية لكل الموجودات المالية. فيما يلي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما في تاريخ الميزانية العمومية:

31 ديسمبر 2007 دينار كويتي	إجمالي القيمة الدفترية دينار كويتي	إنقضى ميعاد استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها دينار كويتي	لم ينقضي ميعاد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها دينار كويتي
الموجودات المالية			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	19,088,166	-	19,088,166
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	17,392,836	-	17,392,836
استثمارات متاحة للبيع	43,179,209	-	43,179,209
إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	365,731
المستحق من دولة عضو	20,507,930	8,701,859	11,806,071
تعويضات قابلة للاسترداد	1,773,681	-	1,773,681
فوائد مستحقة	761,280	-	761,280
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,787,709	2,787,709	-
مدينون وموجودات أخرى	4,133,409	-	4,133,409
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	18,968
إجمالي الموجودات	110,008,919	11,489,568	98,519,351

31 ديسمبر 2006 (معدل) دينار كويتي	إجمالي القيمة الدفترية دينار كويتي	إنقضى ميعاد استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها دينار كويتي	لم ينقضي ميعاد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها دينار كويتي
الموجودات المالية			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	20,765,195	-	20,765,195
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	23,559,511	-	23,559,511
استثمارات متاحة للبيع	29,523,963	-	29,523,963
إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	365,731
المستحق من دولة عضو	21,718,160	4,607,690	17,110,470
تعويضات قابلة للاسترداد	1,762,433	-	1,762,433
فوائد مستحقة	460,376	-	460,376
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,787,709	2,787,709	-
مدينون وموجودات أخرى	897,844	-	897,844
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	18,968
إجمالي الموجودات	101,859,890	7,395,399	94,464,491

لا تحتفظ الإدارة بأية ضمانات مقابل الاستثمار وعقود إعادة التأمين كما في 31 ديسمبر 2007.

	الحد الأقصى للتعرض 2007 دينار كويتي	الحد الأقصى للتعرض 2006 (معدل) دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	19,088,166	20,765,195
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	17,392,836	23,559,511
استثمارات متاحة للبيع	43,179,209	29,523,963
إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	365,731
المستحق من دولة عضو	20,507,930	21,718,160
تعويضات قابلة للاسترداد	1,773,681	1,762,433
فوائد مستحقة	761,280	460,376
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,787,709	2,787,709
مدينون وموجودات أخرى	4,133,409	897,844
مطالبة من دولة عضو	18,968	18,968
	110,008,919	101,859,890

تقوم المؤسسة بمراقبة تركزات مخاطر الائتمان من خلال الموقع الجغرافي. فيما يلي تحليل تركزات مخاطر الائتمان كما في تاريخ الميزانية العمومية:

	مدينون		الاستثمارات	
التركزات من خلال الموقع الجغرافي	2007 دينار كويتي	2006 (معدل) دينار كويتي	2007 دينار كويتي	2006 دينار كويتي
الكويت	700,903	589,798	7,981,780	9,313,732
دول الشرق الأوسط وأفريقيا الأخرى	26,261,090	27,055,692	5,276,260	5,561,060
أوروبا	-	-	13,130,066	23,559,511
أمريكا الشمالية	3,020,984	-	34,549,670	15,014,902
	29,982,977	27,645,490	60,937,776	53,449,205

يتم قياس التركز الجغرافي للمدينون حسب الموقع الجغرافي على أساس موقع المدين. يتم قياس التركز الجغرافي للإستثمارات في الأوراق المالية على أساس موقع مصدر الورقة المالية.

مخاطر التسوية

قد تتسبب أنشطة المؤسسة في ظهور مخاطر التسوية عند وقت تسوية المعاملات والمتاجرة. إن مخاطر التسوية هي مخاطر الخسارة نتيجة عجز المؤسسة عن سداد التزاماتها وتوفير النقد أو الأوراق المالية أو الموجودات الأخرى حسبما تم الاتفاق عليه في العقد.

الإرتباطات والالتزامات المحتملة المتعلقة بمخاطر الائتمان

إن المعلومات عن مخاطر الائتمان التي تتعلق بالأدوات المالية خارج نطاق الميزانية العمومية قد تم توضيحها في إيضاح رقم 22.

جـ) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية.

إدارة مخاطر السيولة

إن هدف المؤسسة من إدارة مخاطر السيولة هو التأكد، حسب الإمكان، من توافر السيولة الكافية لتلبية التزاماتها عند استحقاقها في الظروف العادية وأوقات الضغط، وذلك دون تكبد أية خسائر غير مقبولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة المؤسسة.

وتحصل الإدارة التنفيذية على معلومات من وحدات العمل الأخرى فيما يخص أوضاع سيولة الموجودات والمطلوبات المالية لديهم وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناتجة عن الأنشطة المستقبلية المتوقعة. ومن ثم تقوم الإدارة بإعداد محفظة تتكون من الموجودات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية، والتي تتكون بشكل كبير من أوراق مالية للاستثمار قصيرة الأجل ذات سيولة عالية، وذلك للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية لدى المؤسسة ككل. وتخضع كافة سياسات وإجراءات السيولة إلى المراجعة والموافقة من قبل الإدارة. ويتم إعداد تقارير دورية لتأمين وضع السيولة بالمؤسسة.

التعرض لمخاطر السيولة

إن المعيار الأساسي الذي تستخدمه المؤسسة لإدارة مخاطر السيولة هو نسبة صافي الموجودات ذات السيولة المرتفعة ويعني ذلك إجمالي الموجودات مقابل إجمالي المطلوبات وفقاً لإستحقاقها.

ويتضمن الجدول التالي ملخص صافي الموجودات ذات السيولة المرتفعة بالمؤسسة من خلال وضع استحقاقات الموجودات والمطلوبات بالمؤسسة. وقد تم تحديد استحقاقات الموجودات والمطلوبات بالمؤسسة على أساس الفترة المتبقية كما في تاريخ الميزانية العمومية حتى تاريخ الاستحقاق وفقاً للعقد. وقد تختلف الاستحقاقات الفعلية عن الاستحقاقات التالية. وتقوم الإدارة بمراقبة وضع الاستحقاقات للتأكد من توافر معدل السيولة بشكل كافي.

إن تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2007 كما يلي:

	الإجمالي دينار كويتي	أقل من سنة دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات دينار كويتي
الموجودات				
نقد في الصندوق ولدى البنوك	19,088,166	19,088,166	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	17,392,836	-	17,392,836	-
استثمارات متاحة للبيع	43,179,209	-	43,179,209	-
إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	-	365,731
المستحق من دولة عضو	20,507,930	8,701,859	11,806,071	-
تعويضات قابلة للاسترداد	1,773,681	-	-	1,773,681
فوائد مستحقة	761,280	-	761,280	-
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,787,709	-	-	2,787,709
مدينون وموجودات أخرى	4,133,409	3,809,093	324,316	-
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	-	18,968
ممتلكات ومعدات	1,758,858	-	-	1,758,858
إجمالي الموجودات	111,767,777	31,599,118	73,463,712	6,704,947
المطلوبات وحقوق الأعضاء				
دائنون ومطلوبات أخرى	541,411	89,960	451,451	-
التزامات بموجب إيجار تمويلي	2,124,109	179,617	898,085	1,046,407
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	5,568,851	-	-	5,568,851
مدخرات الموظفين ومكآفاة نهاية الخدمة	1,613,968	-	-	1,613,968
حقوق الأعضاء	101,919,438	-	-	101,919,438
إجمالي المطلوبات وحقوق الاعضاء	111,767,777	269,577	1,349,536	110,148,664

إن تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2006 (المعدل) كما يلي:

	الإجمالي دينار كويتي	أقل من سنة دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات دينار كويتي
الموجودات				
نقد في الصندوق ولدى البنوك	20,765,195	20,765,195	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	23,559,511	-	23,559,511	-
استثمارات متاحة للبيع	29,523,963	-	29,523,963	-
إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	-	365,731
المستحق من دولة عضو	21,718,160	4,607,690	17,110,470	-
تعويضات قابلة للاسترداد	1,762,433	-	-	1,762,433
فوائد مستحقة	460,376	-	460,376	-
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,787,709	-	-	2,787,709
مدينون وموجودات أخرى	897,844	-	601,438	296,406
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	-	18,968
ممتلكات ومعدات	1,826,506	-	-	1,826,506
إجمالي الموجودات	103,686,396	25,372,885	71,255,758	7,057,753
المطلوبات وحقوق الأعضاء				
دائنوان ومطلوبات أخرى	942,870	413,696	529,174	-
التزامات بموجب إيجار تمويلي	2,153,015	179,617	898,085	1,075,313
مستحق لشركات تأمين وإعادة التأمين	5,568,851	-	-	5,568,851
مدخرات الموظفين ومكآفاة نهاية الخدمة	1,258,309	-	-	1,258,309
حقوق الأعضاء	93,763,351	-	-	93,763,351
إجمالي المطلوبات وحقوق الاعضاء	103,686,396	593,313	1,427,259	101,665,824

يوضح الجدول أعلاه التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية والالتزامات غير المحققة للمؤسسة على أساس أقرب استحقاق تعاقدي محتمل لدى المؤسسة. وقد تختلف التدفقات النقدية المتوقعة عن هذا التحليل.

د) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال تأثير التقلبات التي تحدث في أسعار السوق مثل معدل الفائدة ومعدلات الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم على إيرادات المؤسسة أو قيمة مقتنياتها من الأدوات المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد على المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يتم إدارة المحافظ التجارية من قبل مؤسسات مالية عالمية وتتضمن المحافظ التجارية أوضاع تنشأ عن الظروف السوقية بالإضافة إلى الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدارتها على أساس القيمة العادلة.

مخاطر معدل الفائدة

تنشأ مخاطر معدل الفائدة من احتمال تأثير التقلبات التي تحدث لمعدلات الفائدة على قيم الأدوات المالية. إن المؤسسة معرضة لمخاطر معدل الفائدة نتيجة عدم توافق الفجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج نطاق الميزانية العمومية التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها في فترة محددة.

إن سعر الفائدة الفعلي (العائد الفعلي) للأداة المالية هو ذلك السعر الذي يؤثر عند استخدامه في احتساب القيمة الحالية على القيمة الدفترية للأداة المالية. يتمثل سعر الفائدة الفعلي في السعر التاريخي لأداة السعر الثابت والتي تظهر بالتكلفة المطفأة وسعر السوق الحالي لأداة السعر العائم أو لأداة تظهر بالقيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي تفاصيل تعرض المؤسسة لمخاطر معدل الفائدة. إن جميع الأدوات المالية الأخرى تم تحديدها على أساس أسعارها التعاقدية أو تواريخ إستحقاقها أيهما أقرب إستحقاقاً.

25. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

د) مخاطر السوق (يتبع)

مخاطر معدل الفائدة (يتبع)

	الإجمالي	أقل من سنة	1 إلى 5 سنوات	بنود لا تحمل فائدة	معدل أو مدى سعر الفائدة الفعلي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
31 ديسمبر 2007					
الموجودات					
نقد في الصندوق ولدى البنوك	19,088,166	19,086,876	-	1,290	%6.875
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	17,392,836	-	-	17,392,836	
استثمارات متاحة للبيع	43,179,209	-	11,110,387	32,068,822	%9.75 – %4
إستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	-	365,731	
المستحق من دولة عضو	20,507,930	-	-	20,507,930	
تعويضات قابلة للاسترداد	1,773,681	-	-	1,773,681	
فوائد مستحقة	761,280	-	-	761,280	
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,787,709	-	-	2,787,709	
مدينون وموجودات أخرى	4,133,409	-	-	4,133,409	
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	-	18,968	
ممتلكات ومعدات	1,758,858	-	-	1,758,858	
إجمالي الموجودات	111,767,777	19,086,876	11,110,387	81,570,514	
المطلوبات وحقوق الأعضاء					
دائنون ومطلوبات أخرى	541,411	-	-	541,411	
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	2,124,109	-	-	2,124,109	% 7
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	5,568,851	-	-	5,568,851	% 5
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة	1,613,968	-	-	1,613,968	
حقوق الأعضاء	101,919,438	-	-	101,919,438	
إجمالي المطلوبات وحقوق الأعضاء	111,767,777	-	-	111,767,777	

25. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

د) مخاطر السوق (يتبع)

مخاطر معدل الفائدة (يتبع)

	الإجمالي	أقل من سنة	1 إلى 5 سنوات	بنود لا تحمل فائدة	معدل أو مدى سعر الفائدة الفعلي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
31 ديسمبر 2006 (معدل)					
الموجودات					
نقد في الصندوق ولدى البنوك	20,765,195	20,765,195	-	–	%5.2
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	23,559,511	-	-	23,559,511	
استثمارات متاحة للبيع	29,523,963	-	5,195,329	24,328,634	%9.75 – %4
إستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	-	365,731	
المستحق من دولة عضو	21,718,160	-	-	21,718,160	
تعويضات قابلة للاسترداد	1,762,433	-	-	1,762,433	
فوائد مستحقة	460,376	-	-	460,376	
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,787,709	-	-	2,787,709	
مدينون وموجودات أخرى	897,844	-	-	897,844	
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	-	18,968	
ممتلكات ومعدات	1,826,506	-	-	1,826,506	
إجمالي الموجودات	103,686,396	20,765,195	5,195,329	77,725,872	
المطلوبات وحقوق الأعضاء					
دائنون ومطلوبات أخرى	942,870	-	-	942,870	
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	2,153,015	-	-	2,153,015	
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	5,568,851	-	-	5,568,851	
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة	1,258,309	-	-	1,258,309	
حقوق الأعضاء	93,763,351	-	-	93,763,351	
إجمالي المطلوبات وحقوق الأعضاء	103,686,396	-	-	103,686,396	

يتم تقدير مخاطر معدل الفائدة أيضاً عن طريق قياس التغير المعقول المحتمل في حركات معدل الفائدة. إن المؤسسة تفترض تقلب معدلات الفائدة بمقدار 25 نقطة أساسية. تم تقدير الأثر على صافي ربح السنة وحقوق الأعضاء كما يلي:

	حقوق الأعضاء دينار كويتي	صافي الربح دينار كويتي
تقلب العائد بمقدار 25 نقطة أساسية	75,493	64,901

تم عرض حساسية معدل الفائدة أعلاه لغرض التوضيح فقط وقد إفترضت نماذج مبسطة. تم الإحتساب على أساس موجودات ذات فائدة بمبلغ 30,197 ألف دينار كويتي ومطلوبات ذات فائدة بمبلغ لاشئ دينار كويتي. إن تحليل الحساسية لا يتضمن الإجراءات التي يمكن للإدارة أن تتخذها لتخفيف أثر تحركات معدل الفائدة.

مخاطر العملة

إن مخاطر أسعار العملة هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف، وتنشأ عن الأدوات المالية المرتبطة بالعملات الأجنبية. تقوم المؤسسة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية لديها عن طريق المشتقات والتأكد أن مراكز العملات الأجنبية تقع في حدود مقبولة.

كما في 31 ديسمبر، كان صافي التعرضات الهامة المرتبطة بالعملات الأجنبية للمؤسسة كما يلي:

	2007 المعادل مركز طويل/ (قصير)	2006 المعادل مركز طويل/ (قصير)
دولار أمريكي	79,973,778	96,530,598
يورو	1,633,940	227,853
ين ياباني	560	560
جنيه استرليني	4,094	4,249
أخرى	29,300	21,831

تحليل الحساسية

إن المؤسسة معرضة لمخاطر العملة بشكل رئيسي بالنسبة للدولار الأمريكي. إن إرتفاع أو تراجع الدينار الكويتي بمقدار 5% مقابل الدولار الأمريكي كما في 31 ديسمبر قد يؤدي إلى زيادة/ نقص حقوق الأعضاء والأرباح والخسائر بمبلغ 1,093,641 دينار كويتي (2006: 1,397,956 دينار كويتي). إن هذا التحليل يفترض ثبات كافة المتغيرات الأخرى وبالتحديد معدلات الفائدة. تم القيام بهذا التحليل لسنة 2006 بإستخدام نفس الأسس.

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم نتيجة التغيرات فـــي القيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية. تقوم المؤسسة بإدارة تلك المخاطر عن طريق تنويع استثماراتها سواء على صعيد التوزيع الجغرافي أو تركزات القطاعات. تتم إدارة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والاستثمارات المتاحة للبيع من خلال مديري الصناديق الخارجيين الذين يتولون مراقبة إدارة محافظ الاستثمار على أساس القيمة العادلة بشكل فعال.

تتوفر أسعار سوق معلنة بالنسبة لأغلب مساهمات المؤسسة الإستثمارية. بالنسبة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع، فإن زيادة أو نقص قيمة المساهمات بمقدار 3% كما في تاريخ البيانات المالية قد تؤدي إلى زيادة أو نقص حقوق الأعضاء بمبلغ 1,306,348 دينار كويتي (2006: زيادة أو نقص بمبلغ 896,690 دينار كويتي). بالنسبة للإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، سيؤدي ذلك إلى زيادة أو نقص الأرباح والخسائر بمبلغ 521,785 دينار كويتي (2006: 706,785 دينار كويتي). تم القيام بهذا التحليل لسنة 2006 بإستخدام نفس الأسس.

هـ) المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة التي تنشأ نتيجة أسباب عديدة تتعلق بعمليات المؤسسة وموظفيها وأدوات التكنولوجيا والبنية التحتية لديها، كما تأتي من عوامل خارجية أخرى بخلاف مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وذلك مثل تلك العوامل الناتجة عن المتطلبات القانونية والنظامية والمعايير المقبولة بشكل عام لأوضاع المؤسسة. تنشأ المخاطر التشغيلية من كافة عمليات المؤسسة.

تهدف المؤسسة من إدارة المخاطر التشغيلية لديها نحو عمل توازن بين تجنب الخسارة المالية وعدم المساس بسمعة المؤسسة في نفس الوقت، وذلك مع مراعاة عوامل فاعلية التكلفة بشكل عام، كما تهدف نحو تجنب إجراءات الضوابط التي من شأنها تقييد المبادرات والإبداع.

تتولى الإدارة العليا لدى كل وحدة عمل المسئولية الأساسية لتطوير وتنفيذ ضوابط المخاطر التشغيلية. ويتم دعم تلك المسئولية من خلال تطوير معايير عامة لدى المؤسسة لإدارة المخاطر التشغيلية في النواحي التالية:

- متطلبات الفصل الملائم لمهام العمل، بما في ذلك التصريح المستقل لأداء المعاملات
- متطلبات عمل تسويات للمعاملات ومراقبتها
- الالتزام بالمتطلبات النظامية والقانونية
- توثيق الضوابط والإجراءات
- متطلبات التقييم الدوري للمخاطر التشغيلية التي يتم مواجهتها، ومدى ملائمة الضوابط

والإجراءات لتلبية متطلبات المخاطر المحددة لأغراض رفع تقارير بشأن المخاطر التشغيلية وتبني إجراءات التعامل معها المقترحة

- التدريب والتطوير المهني
- المعايير الأخلاقية ومعايير العمل
- الحد من المخاطر.

يتم تعزيز الالتزام بمعايير المؤسسة من خلال برنامج مراجعات دوري يتم أدوائه من قبل التدقيق الداخلي. وتتم مناقشة نتائج مراجعات التدقيق الداخلي من قبل الإدارات ذات الصلة، مع تقديم ملخصات عن تلك المراجعات إلى الإدارة العليا بالمؤسسة.

و) إدارة رأس المال

تهدف إدارة المؤسسة نحو الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية مما يؤدي إلى الحفاظ على ثقة الأعضاء ودعم وضع المؤسسة بالسوق وكذا لتعزيز التطورات المستقبلية للعمليات. يقوم مجلس الإدارة بمراقبة العائد على رأس المال، والذي تحدده المؤسسة بصافي الإيرادات التشغيلية على إجمالي حقوق الاعضاء.

لا توجد تغييرات في أسلوب إدارة المؤسسة لرأس المال خلال السنة. إن المؤسسة لاتخضع لمتطلبات رأسمالية خارجية.

26. الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول أدناه تصنيف المؤسسة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والقيم العادلة لها كما في 31 ديسمبر 2007.

	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	قروض وأرصدة مدينة	متاح للبيع	تكلفة مطفأة أخرى	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	-	19,088,166	-	-	19,088,166	19,088,166
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	17,392,836	-	-	-	17,392,836	17,392,836
استثمارات متاحة للبيع	-	-	43,179,209	-	43,179,209	43,179,209
إستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية	-	-	365,731	-	365,731	365,731
المستحق من دولة عضو	-	20,507,930	-	-	20,507,930	20,507,930
تعويضات قابلة للاسترداد	-	1,773,681	-	-	1,773,681	1,773,681
فوائد مستحقة	-	761,280	-	-	761,280	761,280
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	-	2,787,709	-	-	2,787,709	2,787,709
مدينون وموجودات أخرى	-	4,133,409	-	-	4,133,409	4,133,409
مطالبة من دولة عضو	-	18,968	-	-	18,968	18,968
	17,392,836	49,071,143	43,544,940	-	110,008,919	110,008,919
دائنون ومطلوبات أخرى	-	541,411	-	-	541,411	541,411
إلتزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	-	-	-	2,124,109	2,124,109	2,124,109
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	-	5,568,851	-	-	5,568,851	5,568,851
	-	6,110,262	-	2,124,109	8,234,371	8,234,371

26. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

يوضح الجدول أدناه تصنيف المؤسسة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والقيم العادلة لها كما في 31 ديسمبر 2006.

	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	قروض وأرصدة مدينة	متاح للبيع	تكلفة مطفأة أخرى	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
	دينار كويتي	دينار كويتي (معدل)	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي (معدل)	دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	-	20,765,195	-	-	20,765,195	20,765,195
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	23,559,511	-	-	-	23,559,511	23,559,511
استثمارات متاحة للبيع	-	-	29,523,963	-	29,523,963	29,523,963
إستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية	-	-	365,731	-	365,731	365,731
المستحق من دولة عضو	-	21,718,160	-	-	21,718,160	21,718,160
تعويضات قابلة للاسترداد	-	1,762,433	-	-	1,762,433	1,762,433
فوائد مستحقة	-	460,376	-	-	460,376	460,376
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	-	2,787,709	-	-	2,787,709	2,787,709
مدينون وموجودات أخرى	-	897,844	-	-	897,844	897,844
مطالبة من دولة عضو	-	18,968	-	-	18,968	18,968
	23,559,511	48,410,685	29,889,694	-	101,859,890	101,859,890
دائنون ومطلوبات أخرى	-	942,870	-	-	942,870	942,870
إلتزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	-	-	-	2,153,015	2,153,015	2,153,015
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	-	5,568,851	-	-	5,568,851	5,568,851
	-	6,511,721	-	2,153,015	8,664,736	8,664,736

27. تحديد القيمة العادلة

إن عدداً من السياسات المحاسبية للمؤسسة والإيضاحات تتطلب تحديد القيمة العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية. تم تحديد القيم العادلة من أجل القياس و/أو أغراض الإيضاحات. حيثما كان ذلك ممكناً، تم ذكر معلومات أكثر حول الإفتراضات التي تمت عند تحديد القيم العادلة في الإيضاحات الخاصة بذلك الأصل أو الإلتزام.

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استبدال الأصل به أو سداد التزام بين أطراف ذات معرفة ورغبة في معاملات على أسس متكافئة. ومن المفهوم ضمنيا في تعريف القيمة العادلة افتراض الاستمرارية لأعمال المؤسسة وعدم وجود نية أو حاجة لتصفية أو تقليص عملياتها بشكل مادي أو أن تتولى معاملات بشروط غير ملائمة.

في تاريخ 31 ديسمبر 2007، كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الظاهرة بالقيمة العادلة لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها الدفترية الظاهرة في الميزانية العمومية.

28. موجودات الأمانة

لا يتم معاملة الموجودات المدارة نيابة عن أطراف أخرى أو المحتفظ بها كأمانة كموجودات للمؤسسة وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية.

بلغ إجمالي موجودات الأمانة المدارة من قبل المؤسسة كما في تاريخ الميزانية العمومية 20,230,401 دينار كويتي (2006: 20,756,668 دينار كويتي)، والتي تمثل استثمارات مدارة نيابة عن دولة عضو في المؤسسة.

29. تعديلات سنوات سابقة

خلال السنة الحالية، قامت إدارة المؤسسة بمراجعة الموجودات المالية لتحديد إذا كان هناك دليل موضوعي على أي إنخفاض في القيمة. نتيجة لهذه المراجعة، تبين وجود إنخفاض في قيمة التعويضات القابلة للإسترداد كما في 31 ديسمبر 2006 بمبلغ 2,003,034 دينار كويتي. وبالتالي، تم تعديل البيانات المالية بأثر رجعي وإعادة عرض البيانات المالية للسنة السابقة. قامت المؤسسة بتكوين مخصص مقابل الإنخفاض فى قيمة تلك المطالبات (إيضاح 10)، حيث تم إثبات الإنخفاض في قيمة التعويضات القابلة للإسترداد مباشرة في حقوق الأعضاء خصماً من الإحتياطي العام. أدى هذا التعديل إلى تخفيض التعويضات القابلة للإسترداد والإحتياطي العام بمبلغ 2,003,034 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2006 و 31 ديسمبر 2007.

30. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتناسب مع عرض السنة الحالية.

Statement of cash flows

for the year ended 31 December 2007

	Note	2007 KD	2006 KD
Cash flows from operating activities:			
Net profit for the year		4,176,060	3,723,571
Adjustments for:			
Depreciation		67,648	52,863
Investment income		(2,991,154)	(4,855,425)
Interest income		(1,954,857)	(639,456)
Finance lease charges		150,711	108,341
		(551,592)	(1,610,106)
Changes in operating assets and liabilities:			
Investments at fair value through profit or loss		6,523,828	1,063,836
Receivable from member state		1,210,230	13,669,452
Recoverable claims		(11,248)	(1,362,006)
Due from insurance and reinsurance companies		-	1,673,628
Accounts receivable, accrued interest and other assets		(3,536,469)	(355,777)
Accounts payable and other liabilities		(401,459)	414,567
Due to insurance and reinsurance companies		-	(2,056,229)
Employees' savings and end of service benefits		355,659	(15,917)
Cash flow from operations		3,588,949	11,421,448
Dividends received		213,255	257,235
Interest received		1,954,857	639,456
Payment to support the people of Palestine	*21*	(247,357)	-
Net cash flows generated from operating activities		5,509,704	12,318,139
Cash flows from investing activities:			
Purchase of available-for-sale investments		(33,470,040)	(17,823,317)
Proceeds from sale of available-for-sale investments		20,558,924	19,685,728
Term deposits		(10,000,000)	-
Net cash flows (used in)/ generated from investing activities		(22,911,116)	1,862,411
Cash flows from financing activities:			
Payment of finance lease obligations		(179,617)	(127,550)
Proceeds from settlement of paid up capital		5,904,000	5,904,000
Net cash flows generated from financing activities		5,724,383	5,776,450
Net (decrease) / increase in cash on hand and at banks		(11,677,029)	19,957,000
Cash on hand and at banks at beginning of the year		20,765,195	808,195
Cash on hand and at banks at end of the year	*5*	9,088,166	20,765,195

The accompanying notes form an integral part of these financial statements.

Statement of changes in members' equity

for the year ended 31 December 2007

	Paid up capital KD	General reserve KD (restated)	Change in fair value reserve KD	Retained earnings KD	Total KD (restated)
Balance at 1 January 2006	42,073,827	41,575,051	3,328,241	-	86,977,119
Changes in members' equity for the year ended 31 December 2006					
Available-for sale-investments:					
Changes in fair values of available-for-sale investments	-	-	1,783,687	-	1,783,687
Transferred to profit and loss on sale	-	-	(2,621,992)	-	(2,621,992)
Net loss recognised directly in equity	-	-	(838,305)	-	(838,305)
Net profit for the year	-	-	-	3,723,571	3,723,571
Total recognised income and expense for the year	-	-	(838,305)	3,723,571	2,885,266
Additional capital introduced during the year	5,904,000	-	-	-	5,904,000
Transfer to general reserve	-	3,723,571	-	(3,723,571)	-
Balance at 31 December 2006 as previously reported	47,977,827	45,298,622	2,489,936	-	95,766,385
Effect of prior year's adjustment (note 29)	-	(2,003,034)	-	-	(2,003,034)
Restated balance at 31 December 2006	47,977,827	43,295,588	2,489,936	-	93,763,351
Changes in members' equity for the year ended 31 December 2007					
Available-for sale-investments:					
Changes in fair values of available-for-sale investments	-	-	335,783	-	335,783
Transferred to profit and loss on sale	-	-	(2,012,399)	-	(2,012,399)
Total income recognised directly in equity	-	-	(1,676,616)	-	(1,676,616)
Net profit for the year	-	-	-	4,176,060	4,176,060
Total recognised income and expense for the year	-	-	(1,676,616)	4,176,060	2,499,444
Additional capital introduced during the year	6,029,000	-	-	-	6,029,000
Contribution to support the people of Palestine (note 21)	-	-	-	(372,357)	(372,357)
Transfer to general reserve	-	3,803,703	-	(3,803,703)	-
Balance at 31 December 2007	54,006,827	47,099,291	813,320	-	101,919,438

The accompanying notes form an integral part of these financial statements.

Statement of income

for the year ended 31 December 2007

	Note	2007 KD	2006 KD
Income			
Gross guarantee premiums		1,049,945	661,163
Guarantee premiums ceded to reinsurers		(53,889)	(47,969)
Net guarantee premiums earned		996,056	613,194
Expenses and other commission		(18,141)	(77,699)
Net guarantee results		977,915	535,495
Commission income		563,994	456,567
		1,541,909	992,062
Bank interest		1,260,220	316,152
Interest on bonds		694,637	323,304
Investment income	*20*	2,991,154	4,855,425
Foreign exchange loss		(21,767)	(711,380)
Other income		7,164	6,818
Net operating income		6,473,317	5,782,381
Expenses			
First Chapter - Salaries, wages and bonuses		1,399,526	1,214,798
Second Chapter - General and administrative expenses		744,883	701,343
Third Chapter - Capital expenditures		87,300	52,837
Fourth Chapter - Provisions and others		65,548	89,832
Total expenses		2,297,257	2,058,810
Net profit for the year		4,176,060	3,723,571

The accompanying notes form an integral part of these financial statements.

Balance Sheet

as at 31 December 2007

	Note	2007 KD	2006 KD (restated)
Assets			
Cash on hand and at banks	*5*	19,088,166	20,765,195
Investments at fair value through profit or loss	*6*	17,392,836	23,559,511
Available-for-sale investments	*7*	43,179,209	29,523,963
Investment in Arab Trade Finance Program	*8*	365,731	365,731
Receivable from member state	*9*	20,507,930	21,718,160
Recoverable claims	*10*	1,773,681	1,762,433
Accrued interest	*11*	761,280	460,376
Due from insurance and reinsurance companies	*12*	2,787,709	2,787,709
Accounts receivable and other assets	*13*	4,133,409	897,844
Claim from member state	*14*	18,968	18,968
Property and equipment	*15*	1,758,858	1,826,506
Total assets		111,767,777	103,686,396
Liabilities and members' equity			
Liabilities			
Accounts payable and other liabilities	*16*	541,411	942,870
Obligations under finance lease	*17*	2,124,109	2,153,015
Due to insurance and reinsurance companies	*12*	5,568,851	5,568,851
Employee savings and end of service benefits	*18*	1,613,968	1,258,309
Total liabilities		9,848,339	9,923,045
Members' equity			
Paid up capital	*19*	54,006,827	47,977,827
General reserve	*19*	47,099,291	43,295,588
Change in fair value reserve		813,320	2,489,936
Total members' equity		101,919,438	93,763,351
Total liabilities and members' equity		111,767,777	103,686,396

The accompanying notes form an integral part of these financial statements.

We believe that the audit evidence we have obtained is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion.

Opinion

In our opinion, the financial statements present fairly, in all material respects, the financial position of the Corporation as at 31 December 2007, and of its financial performance and its cash flows for the year then ended in accordance with International Financial Reporting Standards.

Report on other matters

We further report that proper accounting records have been maintained by the Corporation and the financial statements for the year ended 31 December 2007 agree with the accounting records.

Safi A. Al-Mutawa
License No 138 "A"
of KPMG Safi Al-Mutawa & Partners
Member firm of KPMG International

Kuwait: 28 February 2008

KPMG Safi Al-Mutawa & Partners
Rakan Tower, 18th Floor
Fahad Al-Salem Street
P.O. Box 24, Safat 13001
Kuwait

Telephone : + 965 247 5090
Fax : + 965 249 2704

The Chairman and Members of the Shareholders' Council of The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation
An Arab Corporation with a special independent legal status
State of Kuwait

Independent auditor's report

Report on the financial statements

We have audited the accompanying financial statements of The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation ("the Corporation"), which comprise the balance sheet as at 31 December 2007, and the income statement, the statement of changes in members' equity and the statement of cash flows for the year then ended, and a summary of significant accounting policies and other explanatory notes. The financial statements of the Corporation as at and for the year ended 31 December 2006 prior to the restatement, were audited by another auditor whose report dated 8 March 2007 expressed an unqualified opinion on these statements.

Management's responsibility for the financial statements

Management is responsible for the preparation and fair presentation of these financial statements in accordance with International Financial Reporting Standards. This responsibility includes: designing, implementing and maintaining internal control relevant to the preparation and fair presentation of financial statements that are free from material misstatements, whether due to fraud or error; selecting and applying appropriate accounting policies; and making accounting estimates that are reasonable in the circumstances.

Auditor's responsibility

Our responsibility is to express an opinion on these financial statements based on our audit. We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing. Those standards require that we comply with relevant ethical requirements and plan and perform the audit to obtain reasonable assurance whether the financial statements are free of material misstatement.

An audit involves performing procedures to obtain audit evidence about the amounts and disclosures in the financial statements. The procedures selected depend on our judgement, including the assessment of the risks of material misstatement of the financial statements, whether due to fraud or error. In making those risk assessments, we consider internal control relevant to the entity's preparation and fair presentation of the financial statements in order to design audit procedures that are appropriate in the circumstances, but not for the purpose of expressing an opinion on the effectiveness of the entity's internal control. An audit also includes evaluating the appropriateness of accounting principles used and the reasonableness of accounting estimates made by management, as well as evaluating the overall presentation of the financial statements.

KPMG Safi Al-Mutawa & Partners, a Kuwait partnership and a member firm of the KPMG network of independent member firms affiliated with KPMG International, a Swiss cooperative.

The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation
An Arab Corporation with a special independent legal status

Financial Statements and Independent Auditor's Report
31 December 2007

Table of Contents

Contents **Pages**

Independent auditor's report 9

Balance sheet 11

Statement of income 12

Statement of changes in members' equity 13

Statement of cash flows 14

Note: *An English version of this Annual Report is downloadable from our website at www.dhaman.org*

His Excellency the Chairman of the 35th Session of the Shareholders Council of the Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation,

In accordance with Article (12) (e) of the Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation's Convention, it is my pleasure to submit to your honorable Council for consideration, the Annual Report of the Board of Directors on the activity of the Corporation for the year 2007.

Please accept my highest consideration,

Nassir Ben Mohamad Al Quhtani

Chairman of the Board of Directors

Sanaa, April 2008

The Corporations Structure

The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation consists of the following organizational structure:

1. The Shareholders Council (General Assembly)

The Shareholders Council is the highest authority of the Corporation. It represents all members (states and entities) and is fully entitled to achieve the Corporation's objectives. The Council, among other authorities, formulates general policies governing the Corporation's activities, interprets and amends provisions of the establishment Convention, and appoints members of the Board of Directors and the Director General.

2. The Board of Directors

The Board of Directors consists of eight part-time members, appointed by the Shareholders Council for a three-year term. The Board elects one of its members as Chairman.

Within its authorities provided in the Convention, the Board prepares the financial and administrative rules for the Corporation, approves the operations and research programs suggested by the Director General, and pursues its imptementation. It determines utilization of the Corporation's capital, sets the annual budget and presents the annual report including the Corporation's activities to the Shareholders Council.

The current members of the Board of Directors:

H.E. Mr. Nassir Ben Mohamad Al Quhtani	Chairman
H.E. Mr. Adnan Issa Al-Khudair	Member
H.E. Mr. Ali Ramadan Ashnebesh	Member
H.E. Mr. Jasem Rashed Al Shamsi	Member
H.E. Mr. Mohammed Ali Taleb	Member
H.E. Mr. AbdelLatif Chaabane	Member
H.E. Mr. Yassin Fadol Elsied Mohamed	Member
H.E. Mr. Mohamad Ghassan Al-Habash	Member

3. The Director General

The present Director General: Mr. Fahad Rashid Al Ibrahim

4. Professional and Administrative Staff

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation is an autonomous Arab regional organization established in 1974, in accordance with a multilateral Convention signed by all Arab states, deposited with the Ministry of Foreign Affairs in the State of Kuwait. With headquarters in Kuwait and a regional office in Riyadh, the Corporation commenced its operations in mid-1975. In addition to all Arab states, the Corporation encompasses in its membership a number of Arab international organizations.

OBJECTIVES:

In accordance with its establishment Convention, the Corporation's two key objectives are:

- To provide insurance coverage against non-commercial risks for inter-Arab and foreign investments in development projects, in the Arab countries. Furthermore, the Corporation provides insurance against commercial and non-commercial risks, for inter-Arab and worldwide Arab export credits.
- To raise awareness of investments in Arab countries by means of a group of complementary activities and ancillary services, aiming at enhancing the business environment & investment climate; identifying available investment opportunities, and developing human capital in Arab countries.

In fulfillment of such objectives, the Corporation provides, wholly or partially, finance to insured operations through factoring, debit collection, insuring bonds, franchises, licenses, and intellectual property rights. In addition to possessing shares and equities in the Arab public and private national guarantee agencies, establishing information corporations, establishing or co-establishing special investment funds owned by governments or institutions in contracting countries.

Headquarters

Arab Organizations Headquarters Building
Jamal Abdul Nasser Street and Airport Road Intersection,
Shuwaikh, Kuwait
P.O.Box: 23568 - Safat 13096
Tel: (965) 4959555, Fax: (965) 4815741, 4835489, 4841240
E-mail: info@dhaman.org
Website: www.dhaman.org